أ-د / إبراهيم أبراش

جامعة الأزهر – غزة –فلسطين

Ibrahemibrach1@gmail.com

**علم الاجتماع السياسي كـ (خصخصة) لعلم السياسة**

* **نحو علم اجتماع سياسي فلسطيني -**

**المقدمة**

نظرة متفحصة إلى مجريات وتطورات الحياة الاجتماعية والسياسية من حولنا اليوم ستخلُص لنتيجة واضحة وهي الهوة الشاسعة ما بين الواقع السياسي - أنظمة وعلاقات وافكار - و نظريات ومقولات علم السياسة.فهذه المتغيرات والتطورات المتلاحقة تفرض على علم السياسة تحديات كبيرة ليس أقلها التسليم بصعوبة تعميم وشمولية النظريات السياسية التي قال بها علماء السياسة الاولون ،وأن الضرورة تتطلب من علماء السياسة في كل دولة أن ينتجو علما سياسيا يؤسس على واقع مجتمعهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي ،موظفين مناهج التحليل لعلماء السياسة الآخرين وليس خلاصة مقارباتهم النظرية.

 ضمن هذا السياق ظهر علم الاجتماع السياسي الذي آخذ بفرض نفسه وإثبات حضوره كعلم للسياسة يربط ما بين النظريات السياسية والواقع الإجتماعي والثقافي للشعوب،بحيث بات علم السياسة التقليدي الذي يولى اهتماما بالنظريات والمؤسسات السياسية فقط كمنظومات قابلة للتعميم والشمولية ،يفقد اهميته مع مرور الأيام .بل يمكن القول إن علم الاجتماع السياسي بات بمثابة (الخصخصة) لعلم السياسة،إنه علم السياسة في التطبيق العملي حين ينطلق من خصوصية كل مجتمع وتأثير هذه الخصوصية على البناءات والأفكار السياسية والعكس صحيح .

شساعة المجال السياسي وتعقده وتعدد البيئات والأفكار السياسية الخ، أفقد علماء السياسة القدرة على وضع نظريات سياسية تفسر مجمل الظواهر والمؤسسات السياسية في كل المجتمعات،ونعتقد أن علماء السياسة لم يكن في وارد تفكيرهم ان يؤسسوا نظريات ويضعوا افكار لفرضها على مجتمعات غيرهم من الشعوب حيث لم يكن خافيا عليهم تباين المجتمعات ،ولكن هذا المطمح الإمبريالي لم يكن غائبا عند بعضهم وعند المؤسسات التي تمولهم وخصوصا في الغرب. حتى العولمة التي كان يُعتقد انها ستزيل الخصوصيات وتسمح بدرجة من التجانس الاقتصادي والقانوني والسياسي بين المجتمعات ،انتجت نقيض ذلك ،حيث تفجرت الصراعات العرقية والطائفية وظهرت دول جديدة وتلاشت أخرى ،وبات علم السياسة التقليدي عاجزا عن فهم وتفسير كثير من الأحداث السياسية المستجدة ،إن لم يكن فوجئ علماء السياسة بها وسادهم الارتباك في تفسيرها – مقاربتي فرانسيس فوكوياما وصمويل هنتنغتون وتفسير انهيار المعسكر الاشتراكي ونتائجه –،نفس الامر جرى مع (الثورات العربية ) من حيث اسبابها ونتائجها .

إشكالية البحث ستتركز على هذا الانتقال والتحول من علم السياسة إلى علم الاجتماع السياسي ،وفرضية البحث أن الواقع السياسي يؤكد صحة هذا الانتقال إلى علم الاجتماع الساسي ،أي ضرورة فهم ودراسة المجال السياسي في كل بلد على حدة آخذين بعين الاعتبار الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لكل بلد.كما سنستلهم أسس المنهج النسقي للتحليل والوصف .ولإعطاء طابع عملي أو امبريقي لبحثنا سنقارب إشكالية البحث وفرضيته في المحور الثاني من خلال الحالة السياسية في (النظام السياسي الفلسطيني ). حيث سنرى أن النظريات السياسية تعيش حالة غربة عن الواقع السياسي،وأنها لا تساعد كثيرا الباحث والاكاديمي الفلسطيني على فهم وتفسير الحياة السياسية في بلده،الأمر الذي يتطلب علم اجتماع سياسي فلسطيني يستلهم نظريات علم السياسة ولكنه ينبثق اساسا من خصوصية الواقع الفلسطيني.

 المحور الأول: مقاربة نظرية حول علم الاجتماع السياسي كـ (خوصصة) لعلم السياسة.

 المحور الثاني: سنقارب العلاقة بين النظريات السياسية حول الدولة والسلطة والديمقراطية ،بالواقع السياسي الفلسطيني،حيث سنحلل مفهوم وواقع أهم عناصر علم السياسية كما تتموقع في المجتمع الفلسطيني وهي:المجتمع ،الدولة ،السلطة ،المجتمع المدني ،الديمقراطية والانتخابات،الاحزاب،إنها موضوعات تشكل اساس علم اجتماع سياسي فلسطيني.

**المحور الأول**

**علم الاجتماع السياسي كـ (خصخصة لعلم السياسة)**

**أولا : علم السياسة بين النظرية والواقع**

شغلت العلاقة بين النظرية والواقع اهتمام الفلاسفة عبر التاريخ ،حتى ظهور علم السياسة والعلوم الاجتماعية الاخرى لم يحسم هذه العلاقة لصالح تماهي النظرية الاجتماعية مع الواقع الاجتماعي ،وبالتالي فالفجوة موجودة دائما ما بين مقولات العلم السياسي والواقع السياسي،وعلماء السياسة انفسهم اعترفوا بذلك من خلال التأكيد على ان وجود علم ونظريات سياسية لا يعني أنها قادرة لوحدها على فهم وتفسير الظواهر السياسية الراهنة،فهي تصلح كجزء من المنهج الاستنباطي ولكن دراسة الواقع يحتاج للاستقراء أيضا من خلال تتبع جزئيات وتفاصيل الظاهرة السياسية وخصوصا تلك غير المسبوقة أو المختلفة عن زمن وضع النظريات السياسية السابقة.

في نفس السياق أشار كثير من علماء السياسة إلى العلاقة ما بين النظريات السياسية (علم السياسة) والبحث الميداني Field research وأن كلاهما مكمل للآخر ، فلا يمكن لباحث يدرس ظاهرة سياسية ما أن ينطلق من فراغ ، بل يكون غالباً مسترشداً بنظرية وبأفكار سياسية سابقة تنير له الطريق ، كما أن نتائج البحث الميداني مآلها أن تصاغ في نظريات تُنسب لعلم السياسة أو تعزز من مقولات نظريات سابقة " .إن أي باحث في علم من العلوم لابد له من نظرية توجهه في جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التي يريد دراستها ، وفي اختياره للفروض التي يريد أن يختبر صدقها ، وفي اختياره للمنهج وللأدوات التي يستخدمها في دراسته " [[1]](#footnote-1)،ولكن هذه تبقى ادوات تساعد الباحث على فهم وتفسير الواقع الذي يعيش فيه ،وبهذه الأدوات يمكنه التوصل لنتائج مغايرة لكل ما قال به السابقون وحتى للنظريات التي اهتدى بها بداية.

وبالرغم من التقدم الذي عرفه علم السياسة في مجال التنظير وعلى مستوى الادوات المنهاجية والتحليلية لجعل الظاهرات السياسية قابلة للفهم والتفسير والتنبؤ ،إلا أن قدرة علم السياسة على التفسير والتنبؤ تبقى أقل يقينية مما هو الحال مع العلوم الطبيعية مثلا،كما أنه يبقى قاصرا عن الإحاطة بكل جزئيات المجال السياسي كمجال دائم التغير.

إن الطبيعة المتحولة للواقع السياسي كجزء من الواقع الاجتماعي وتباين الظاهرة الواحدة من مجتمع إلى آخر ، دفع منذ زمن علماء السياسة والاجتماع إلى المطالبة بوضع نظريات نسبية قصيرة المدى ، وهو ما أكد عليه ميرتون Robert. Merton الذي طالب بصياغة "نظريات متوسطة المدى بدلاً من إقامة أنساق نظرية بالغة العمومية والتجريد " ، كما ربط ميرتون بين الجانب التنظيري ، وجانب البحث الميداني ، فالنظرية في رأيه ما هي إلا ضرب من التقنيين Codification بمعنى أن مهمتها الأساسية تتمثل في تنظير التعميمات الأمبريقية التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة الصور الاجتماعية المختلفة للسلوك[[2]](#footnote-2).

هذه الملاحظة التي أتى بها ميرتون مفيدة ، وخصوصاً لمجتمعات العالم الثالث ذي الخصوصية المجتمعية المتميزة عن المجتمعات الغربية ، ذلك أن النظريات الاجتماعية ، أو التعميمات الامبريقية التي تعبر عنها هذه النظريات ، إن كانت علمية وصحيحة ، فإن هذه الصحة محصورة بالمجتمعات المدروسة ، ولكن قد تفقد هذه التعميمات أو النظريات قيمتها العلمية ، إن حاولنا تطبيقها قسراً على مجتمعات مغايرة كمجتمعات العالم الثالث،وحتى على مستوى العالم الثالث أو دول الجنوب فغن بينها كثيرا من التباينات الثقافية والاجتماعية يجعل من الصعب تطبيق نظرية سياسية واحدة لفهم وتفسير المشهد السياسي في تلك البلدان .

النظريات الاجتماعية والسياسية لعلماء السياسية وخصوصا في الغرب ، قد تكون علمية وصحيحة كنظريات ومقولات تفسر واقع مجتمعاتهم ، إلا أنها تصبح متحيزة Partiality) ) وغير موضوعية ، بل قد تكون معادية ، إن حاولنا الأخذ بها دون تمحيص أو مراجعة وفرضها على مجتمعات مغايرة ، فالواقع الاجتماعي يبقى هو الحَكم دائماً ، وقد اعترف العديد من علماء الغرب أن النظريات الاجتماعية الغربية تهيمن عليها العقائدية ، ومحكومة باعتبارات أيديولوجية .إلا أن هذا لا يعني القطعية معها، ولكن يمكن استعمالها كأدوات ومناهج للتفسير والتحليل توظف لدراسة الواقع ، دون أن يكون الباحث ملتزماً بالنتائج أو التعميمات التي توصلت إليها هذه النظريات في مجتمعات أخرى.

هذا القول لا ينفي صفة العلمية عن نظريات علم السياسة بقدر ما يضعها في إطارها الصحيح كتعبير عن حقيقة نسبية مرتبطة بالزمان والمكان ،وبالتالي فه أقرب لوجهات النظر المؤسسة على الدراسة العلمية،وفي هذا السياق يرى كارل منهايم Karl Mannheim أن النظريات الاجتماعية والسياسية : "لا يمكنها سوى أن تقدم معرفة نسبية الطابع ، أي مرتبطة وظيفياً بالوضع الاجتماعي للطبقات ، ومصالحها الاقتصادية والسياسية ، ومن ثم فهي معرفة مشوهة ".[[3]](#footnote-3)

ومن منطلق أن علم السياسة هو مجموع نظرياته ومقولاته ،وحيث أن علم السياسة علم اجتماعي لان الظاهرة السياسية ظاهرة اجتماعية ،فإن ما قال به جورج هومانز (G. Homans) عن علاقة التنظير بالواقع الاجتماعي ينطبق على علم السياسة والواقع السياسي حيث يرى أن أصحاب النظريات المجردة يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات بشكل متناسق ، ولكنهم لا يكلفون أنفسهم عناء اختبارها واقعياً أو تحقيقها تحقيقاً علمياً استناداً إلى فروض واضحة ، ومن هنا يرى أن العديد من النظريات السوسيولوجية قد تصلح لأي شيء ولكنها لا تصلح على الإطلاق في تفسير الواقع الاجتماعي الذي هو هدفها الأول ، وهو بعد أن يقابل النظرية الاجتماعية بنظيرتها في العلوم الطبيعية ، يخلص إلى القول بعدم وجود نظرية في علم الاجتماع مستوفاة تماماً لشروط العلمية [[4]](#footnote-4).

وهكذا بعد عقود من استقلالية علم السياسة وجهود علماء السياسة المتواصلة لبلورة مجالهم المعرفي والتنظيري والمؤسساتي الذي يمكّن علم السياسة من الإحاطة العلمية الناجحة لدراسة وفهم الظواهر السياسية، وصل علم السياسة إلى ما يشبه الأزمة التي تعززت بسبب التطورات المتلاحقة في الحقل السياسي وتعدد وتشعب نماذج السلوك السياسي والنظم السياسية بين الدول، وعدم قدرة التنظيرات الجاهزة لعلماء السياسة ولمناهجهم التقليدية على تمثّل هذه النماذج والمتغيرات السياسية، وتقوقعهم حول مزاعم العلمية والعالمية لمقولاتهم وتنظيراتهم وزعم بعضهم بأنها تتوفر على قدرة شمولية للإحاطة بكل الظواهر السياسية- كان هذا حال علماء السياسة في دول المعسكر الاشتراكي-.

فلعقود طويلة وعلماء السياسة الغربيون والشرقيون -نسبة إلى المعسكر الاشتراكي سابقاً- يضفون صبغة الشمولية والعالمية على تنظيراتهم ومقولاتهم السياسية، وينطلقون في تعاملهم مع الظواهر السياسية من منطلقات قانونية ومؤسساتية. وقد تأثر علماء السياسة في دول العالم الثالث بهذه التنظيرات وقاموا بنقلها ومحاولة توظيفها على مجتمعاتهم، فكانت النتيجة فشلا ذريعا في تمثلها فبالأحرى في تطبيقها على أرض الواقع وقدرتها على التعامل مع مشاكل هذه المجتمعات.

بداهة، إن موطن الخلل لا يكمن في النظريات والتعميمات التي قال بها علماء السياسة في الغرب أو في الشرق، ولكن الخلل يكمن في عدم الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي الذي أقّحمت عليه هذه النظريات والتعميمات. فمن المعلوم أن أية نظرية أو إيديولوجيا تدعي العلمية إنما تستمد علميتها من كونها صياغة عقلية ناتجة عن ملاحظة واقع اجتماعي/ سياسي ما، قامت بتحليله اعتمادا على قواعد المنهج العلمي، فكانت هذه النظريات هي الخلاصة، بمعنى أن علميتها تكمن في انطلاقها من الواقع وإجابتها عن تساؤلاته وقدرتها على التكيف مع تحولاته والتعامل مع بنياته العميقة. أما إذا انتزعت هذه النظريات والتعميمات من سياقها الاجتماعي وحاولنا تطبيقها على سياقات اجتماعية/ سياسية مغايرة فلا ضمانة بأنها ستحافظ على علميتها، لأنها ستكون نظريات وإيديولوجيات مغتربة عن الواقع وعاجزة عن الإجابة على تساؤلاته.

إلا أننا نعتقد بأن الأزمة الحقيقية تكمن في تزايد القناعة لدى علماء السياسة بصعوبة فهم الظواهر السياسية والإحاطة بأوالياتها دون الرجوع إلى البنى الاجتماعية التي تتفاعل فيها ومعها هذه الظواهر، فكان لزاما على علماء السياسة العودة مجددا إلى المجتمع وإلى البحث عن أواليات (السياسي) في (الاجتماعي)، ودراسة الظاهرات السياسية ضمن أبعادها الاجتماعية، فكان علم الاجتماع السياسي هو الإجابة العلمية على هذه الأزمة، التي أثيرت في مجال علم السياسة والتي سبق وأن أثيرت قبل ذلك في مجال علم الاجتماع من حيث ادعائه قدرة شمولية على دراسة كل الظواهر الاجتماعية.

**ثانيا : علم الاجتماع السياسي كخصصة لعلم السياسة**

انطلاقا من المقاربة السابقة لعلم السياسة وتباين المجتمعات فإننا نقصد بخصصة علم السياسة :توظيف النظريات السياسية الكبرى ومناهج البحث السياسي في تفسير وفهم ومحاولة التنبؤ بالمجال السياسي للمجتمعات انطلاقا من الواقع الاجتماعي والثقافي لكل مجتمع بما يعطي الأولوية للخاص على العام .في هذا السياق ستكون نظريات علم السياسة ملهمة ومرشدة فقط وليست مُحددة في فهم وتفسير الواقع السياسي ،الامر الذي يسمح بالحديث عن علم سياسي اجتماعي أو علم اجتماع سياسي لكل مجتمع ذي خصوصية أو أستُجدت عليه أمر لم تكن معهودة من قبل،مثلا المجال السياسي في ظل الثورات العربية ،او المجال السياسي في التجربة السياسية الفلسطينية .

تلمس الخصوصية الاجتماعية والثقافية عند دراسة المجال السياسي لأي دولة كان وراء ظهور علم الاجتماع السياسي إلى جانب علم السياسة .وعليه فإن علم الاجتماع السياسي [(Political Sociology)](https://www.google.ps/search?q=%D8%B9%D9%84%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A&hl=ar&biw=1280&bih=649&prmd=imvnsfd&tbs=clir:1,clirtl:en,clirt:en+Political+Sociology&sa=X&ei=LeyjT5KEGNHQ4QTE7bmJCQ&ved=0CIABEP8BMAo) حديث نسبيا، حيث لم يُدرس كعلم ومادة مستقلة في فرنسا مثلا إلا منذ الستينيات من القرن العشرين وفي الدول العربية في وقت لاحق لذلك،ومع ذلك فإن هذا العلم في حالة تحديث متواصل لموضوعاته ومناهجه نظرا لسرعة تطور وتفاعل التحولات الاجتماعية وتأثيراتها على الحياة السياسية، الأمر الذي يمنح قيمة واهمية متزايدة لهذا العلم مع مرور الوقت.

إذن يمكن القول إن علم الاجتماع السياسي هو علم السياسة في محاولته تطوير مقولاته ونظرياته ومناهجه ليصبح أكثر قدرة على التعامل مع مجتمعات ذات أوضاع متباينة، ومداناة الظواهر السياسية انطلاقا من الواقع الاجتماعي وليس اعتمادا على تنظيرات مستوردة ،أو إنه خوصصة لعلم السياسة حيث يعمل على الانطلاق من الخصوصية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع وتأسيس نظريات ومقاربات اعتمادا عليها. هذه الإحالة أو الربط بين السياسي والاجتماعي والذي هو خاصية علم الاجتماع السياسي، يجعل هذا العلم علما مزعجا وخطيرا، يكون الباحث فيه كالسائر وسط حقل ألغام لأنه يكون ملزما بالغوص فيما وراء التمظهرات القانونية والمؤسساتية والتنظير السياسي ليربط هذا السلوك وهذه التمظهرات الخارجية بالمجتمع، بصراعاته وتحالفاته، بقيمه وثقافته، وبأصحاب النفوذ والقوة داخل المجتمع، أو بشكل آخر إنه مطالب بربط الظاهرة السياسية إيجابا أم سلبا بالناس كأفراد عاديين أو نخب سياسية أو أصحاب مصالح اقتصادية أو بالمعتقدات الدينية.

وجاءت الأحداث المتسارعة في العقدين الأخيرين والتي خلخلت كثيرا من النظريات والبرادغمات السياسية والاجتماعية، لتؤكد على أهمية علم الاجتماع السياسي، فالعولمة وخصوصا في بعدها الثقافي، وما يسمى بظاهرة الإرهاب، وانهيار المعسكر الاشتراكي بما كان يمثل من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية، والثورة المعلوماتية، وعودة الاستعمار مجددا –العراق نموذجاً- وأخيرا الثورات التي شهدها العالم العربي مؤخرا ، كل هذه الأحداث المتسارعة خلخلت كثيرا مما كانت تعتبر مسلمات، فالمحددات السياسية والاجتماعية لم تعد ذات طابع وطني خالص بل أصبحت المؤثرات الخارجية ذات حضور ضاغط على التحولات الداخلية، وما التدخل الأمريكي في مسألة الديمقراطية والإرهاب إلا دليلا على ذلك.

علم الاجتماع السياسي هو العلم الذي يسعى لدراسة واقع الأحوال والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على البناءات السياسية، وبالتالي فهو يعالج النظم الرسمية وغير الرسمية، سواء كانت في إطار دولة أو خارجها، فهو يتعامل مع الظواهر السياسية ليس كظواهر فوقية قائمة بذاتها بل كأجزاء من النسق الاجتماعي الكلي System Social. إن مغزى تدريس علم الاجتماع السياسي وامتداد نفوذه حتى على حساب علم السياسة يكمن في التوجه العلمي نحو دراسة المجتمع باعتباره وحدة كلية يصعب الفصل فيها بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي وبالتالي يستحيل فهم الظاهرة السياسية فهما علميا بالاقتصار على تمظهراتها المؤسساتية والقانونية، فهذه الأخيرة قد تعطينا فكرة عن الحالة السياسية ولكنها فكرة جزئية وغير صادقة، وخصوصا في المجتمعات التي لا تكون فيها المؤسسات السياسية والقانون السياسي -الدستور- إفراز طبيعي لواقع المجتمع، بل تكون أجهزة مفروضة ومقحمة على المجتمع، والعلاقة بينها وبين المجتمع علاقة اغتراب، ويكون الأمر أكثر صعوبة في المجتمعات التي تغيب فيها المؤسسات السياسية أو تصاب بالشلل ويغيب فيها القانون والدستور، هنا كيف يمكن تحليل السياسي في هذه المجتمعات إن لم نرجع إلى البناءات الاجتماعية وعلاقات القوة التي تحكمها.

إن القول بأن علم الاجتماع السياسي هو ذلك العلم الذي يسعى لدراسة القوة أو القدرة في المجتمع يقحم في ميدان البحث السياسي قوى اجتماعية جديدة، كان علم السياسة الكلاسيكي يهمشها مثل النقابات وجماعات الضغط والنخب السياسية والجمعيات والحركات الاحتجاجية والعنفوية والعلاقات العصبية -طائفية كانت أم أثنية-.لاشك هنا أن هذه القوى قد لا تمارس السياسة مباشرة ولكن لها تأثير قوى على الحياة السياسية .أصحاب القرار السياسي إن كانوا يبررون مصدر شرعيتهم بالقانون والدستور أو بالقوة العسكرية التي يحوزونها، فإن هذه المصادر قد تكون مجرد غطاء يخفي القوى الحقيقية التي تسندهم، وهذه القوى لا نكتشفها إلا في داخل البنيات الاجتماعية، التي قد تكون منظمة في تنظيمات كالنقابات أو الأحزاب أو جماعات الضغط وقد تكمن في ثقافة المجتمع ذاته ومعتقداته وتركيبته االاجتماعية.

وحتى لو ذهبنا إلى القول مع القائلين إن السياسة لا تفهم إلا من خلال الدولة، فإن الدولة ذاتها منبثقة من المجتمع حتى وأن كانت تمارس تسلطا عليه، فالدولة ليست شيئا وهميا أو معنويا بل مؤسسة يقودها أشخاص من المجتمع وتحضي برضا قطاع سواء كان كبيرا أم صغيرا من المجتمع، فالجهاز البيروقراطي الذي يُسير دواليب الدولة جزء من المجتمع ،ورجال السلطة والممثلون الدبلوماسيون جزء من المجتمع والأجهزة الامنية التي تعتقل وتقتل وتقمع الشعب جزء من المجتمع، وعليه كما يقول هارولد لاسكي Harold Laski:" فأن البحث يجب أن يتجه إلى القوى الاجتماعية التي تنبثق منها الدولة، كما يجب أن يتجه البحث عن السيادة إلى هذه القوى، التي تمارس السيادة ممارسة فعلية، وتتخذ من شرعية الدولة القانونية حجابا لسلطتها الحقيقية، ويعني هذا اتجاه البحث السياسي اتجاها اجتماعيا واقتصاديا بدل الاتجاه الفلسفي أو القانوني الذي غلب عليه. بل أن البحث القانوني نفسه أخذ يتجه نحو تحليل المحتوى الاجتماعي والاقتصادي والقدروي للشرعية السلطوية، وينطلق هذا البحث من التساؤل عن سبب إطاعة القانون لان الدولة لا تكون إلا حيث تكون لها سلطة مطاعة. فما الذي يفسر واقع الطاعة الاعتيادية؟ أهو الخوف أم العادة، أو القبول أو المنفعة؟ إن الطاعة تقوم إلى حد ما على جميع هذه العوامل".[[5]](#footnote-5)

إن المغزى العميق لظهور علم الاجتماع السياسي هو إحساس علماء السياسة أن هناك قوى اجتماعية أخذت تفرض نفسها وتؤثر -بدرجات متفاوتة- على السياسة كمؤسسات ونظم وأفكار، وأن أي تحليل للظواهر السياسية بمعزل عن خلفياتها الاجتماعية سيكون تحليلا قاصرا ومظللا، وهذا المنحى السوسيولوجي في التحليل ليس بالشيء المستحدث بل تضرب جذوره عميقا مع أرسطو وأفلاطون وابن خلدون وكارل ماركس وتوكفيل، إلا أنه كان طموحا محدودا من قبل هؤلاء ولم يأخذ كامل أبعاده المنهجية والعملية، إلا حديثا وتحديدا مع ظهور المدارس البنوية والوظيفية والنسقية ،وسرعة التحولات الاجتماعية والسياسية.

إذن فإن علم الاجتماع السياسي يسعى لدراسة واقع الأحوال والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على البناءات السياسية، وبالتالي فهو يعالج النظم السياسية الرسمية وغير الرسمية، سواء كانت في إطار دولة أو خارجها، لأنه يتعامل مع الظواهر السياسية ليس كظواهر فوقية قائمة بذاتها بل كأجزاء من النسق الاجتماعي Social system، فالسياسة ليست شيئا مجردا ولكنها علاقة قوة بين أناس يشكلون المجتمع، فالسياسة تعني "مع" و "ضد" أي أن أي حديث عن السياسة هو حديث عن علاقات صراع وعلاقات تضامن، ويكون الصراع من أجل حيازة القوة التي تترجم نفسها كما يقول -رايت ميلز- إلى نشاط سياسي وإلى التموقع نهائيا في شكل علاقة حاكمين بمحكومين.

وعليه يمكن القول إن مجال عمل علم الاجتماع السياسي يتمركز في مجال الترابطات القائمة بين المجتمع وبين الحكم، أي بين البنى الاجتماعية -المجتمع المدني والأهلي المنظم وغير المنظم- والسلطة السياسية، فإذا كان علم الاجتماع يدرس الظواهر الاجتماعية بشكل عام وعلم السياسة يدرس الظواهر السياسية بشكل عام، فإن علم الاجتماع السياسي يدرس نقاط تقاطع العلمين، أو بشكل آخر يدرس البعد السياسي للظاهرة الاجتماعية، والبعد الاجتماعي للظاهرة السياسية.

فلاشك أن هذه المقاربة لتعريف علم الاجتماع السياسي لها بعد تاريخي يكمن في اللحظة التي بدأ يظهر فيها التمييز بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وإلى اللحظة التي بدأ العلماء يتلمسون فيها ثقل تأثير الاجتماعي على السياسي، وهذا البعد يعود إلى ظهور المجتمع المدني وعلاقات القوة التي تحكم مكوناته مع بعضها البعض من جهة وتحكم علاقاته بالنسق السياسي من جهة أخرى، هذا التمايز للمجتمع المدني عن النسق السياسي لا يعني الانفصال بينهما بل يعني ظهور علاقات بينهما تضامنية أو صراعية. وأن السياسة لم تعد شأنا مقدسا محاطا بالألغاز والطقوسية مقتصرا على القلة التي تمارس السياسة، بل أصبحت السياسة شأنا اجتماعيا عاما تقوم على مفهوم المواطنة وحق المواطن في أن يكون حاكما ومحكوما، وفي حقه أن يمارس كل أوراق الضغط والقوة المشروعة للتأثير على ممارسي السياسة ومتخذي القرار حتى تؤخذ مصالحه أو مصالح الجماعة التي ينتمي إليها بعين الاعتبار.18

إذا كان علم الاجتماع السياسي في ظهوره وتطوره في الغرب قد استند على مبررات منهجية وعلمية تفسر ظهوره، فإن هذه المبررات في العالم الثالث أكثر حضورا، ذلك أن خصوصية الدولة في هذه المجتمعات وخصوصية السياسي فيها، يجعل الظاهرة السياسية ذات خصوصية لا يمكن فهمها إلا بإرجاعها إلى سياقاتها الاجتماعية، فالتعددية الحزبية في هذه البلاد، والانتخابات، والعنف الاجتماعي، والسلطة السياسية، كلها أمور لا تفهم في إطار نظريات علم السياسة المتعلقة بهذه الأمور، بل يجب الغوص في البنيات العقلية والأنساق الاجتماعية والثقافية حتى يمكننا تفسير وفهم هذه القضايا. فالعلاقات القرابية والمعتقدات الدينية والرواسب النفسية والعقلية لهذه المجتمعات هي التي تعطي للظاهرة السياسية مدلولها الخاص، فالقبيلة أو الطائفة لها حضور وتأثير يكون أحيانا أكثر من تأثير وحضور الدولة، والشخص الرمز -ثوري أو تقليدي، أو ديني- له حضور واحترام وتأثير أكثر من تأثير وحضور المؤسسات والقانون، والتعددية لا تقوم على برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، بل على انتماءات أثنية أو طائفية، أو إقليمية والأشخاص لا يذهبون عند الانتخابات للتصويت على برامج بل على أشخاص تربطهم بهم علاقة قرابة أو علاقة قوة، والدين ليس شأنا أو نسقا مستقلا بل إنه يتغلغل ويفرض حضوره في النسق السياسي والنسق الاجتماعي والنسق الاقتصادي، وهو وان لم يكن الحاكم فإن له نفوذا عظيما على هذه المجتمعات.

ويمكن القول إن دول العالم الثالث أكثر حاجة إلى علم اجتماع سياسي خاص بها لأن كل التنظيرات والمقاربات السياسية التي جاءت من الغرب أو من الشرق ثبت عجزها عن فهم وتفسير الحياة السياسية في دول العالم الثالث أو كانت دراستها متحيزة قصدا أو متحيزة لجهل الباحثين الغربيين خصوصيات المجتمعات الثالثية.إن ظهور علم الاجتماع السياسي كعلم قائم بذاته يعطي مجالا خصبا لعلماء السياسة في دول العالم الثالث لدراسة أنظمتهم السياسية ونظمهم الاجتماعية وقضاياهم ومؤسساتهم السياسية، متحررين من تنظيرات علماء السياسة التقليديين، هذه التنظيرات التي تزعم العالمية وتسقط مقولاتها على جميع المجتمعات، محاولة في ذلك إضفاء طابع الشمولية والعالمية لقوانين ونظريات غربية النشأة، تفرضها كمسلمات ومقولات صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان متجاهلة تباين المجتمعات فيما بينها.وقد أكدت الأحداث أن انتزاع الأيديولوجيات والنظريات الاجتماعية من سياقاتها الاجتماعية التي انبثقت منها وحققت فيها النجاح ومحاولة فرضها على سياقات أو أوضاع اجتماعية مغايرة أدى لنتائج سلبية بل ومدمرة، سواء كانت هذه النظريات ذات طبيعة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فليس دائما يمكن تبيئة النظريات والأفكار الاجتماعية.

إن كنا نخلص مما سبق بتعريف إجرائي لعلم الاجتماع السياسي بأنه: العلم الذي يدرس الظواهر السياسية ليس اعتمادا على مقولات نظرية مسبقة وليس انطلاقا من التمظهرات القانونية والمؤسساتية بل يدرسها انطلاقا من إطارها الاجتماعي الذي انبثقت منه وتتصدى لمواجهته تطويرا وتغييرا، وانطلاقا من علاقات القوة التي تحكم الفئات الاجتماعية في سعيها نحو السلطة حفاظا عليها أو وصولا لها أو تحررا من سطوتها،أو إنه دراسة الظواهر والنظم السياسية على ضوء البناء الاجتماعي والمنظومة القيمية والثقافية السائدة في المجتمع ، فإن هذا التعريف يَصلُحُ كمنطلق للباحثين المنتمين للعالم العربي في محاولتهم لفهم وتفسير المجال السياسي في بلدانهم وخصوصا بعد الهبات الشعبية العارمة او الثورات التي بدات في يناير 2011 في تونس ثم انتشرت لبقية الدول العربية ،وهي ثورات غير مسبوقة ليس فقط في العالم العربي بل في العالم بأجمعه من حيث قوة المشاركة الشعبية وشمولية الثورة كل المدن والمناطق.وداخل هذه الخصوصية العربية يمكن مقاربة خصوصية المجال السياسي في فلسطين.

**المحور الثاني**

**نحو علم اجتماع سياسي فلسطيني**

بالرغم من وجود نظريات ومبادئ سياسية عامة تمثل ما هو مشترك بين النظم السياسية عبر العالم ،إلا ان اختلاف المجتمعات وتباينها ثقافيا واقتصاديا واختلاف ظروف وملابسات ظهور وتطور المجتمعات الكلية ،يفرض وجود خصوصية سياسية لكل مجتمع كما سبقت الإشارة ،وهذا لا يعني تجاهل المشترك السياسي بين الدول أو تجاهل الرصيد النظري السياسي الإنساني الذي تراكم عبر التاريخ على يد فلاسفة وعلماء السياسة ،فالعالم ولا شك بات قرية صغيرة دون ان ينفي ذلك خصوصية الأسر والقبائل داخل القرية . في هذا السياق تبرز خصوصية المجال السياسي في فلسطين ، خصوصية نابعة من خصوصية المجتمع الفلسطيني كمجتمع نصفه خاضع للاحتلال ونصفه يعيش الشتات خارج وطنه ،و خصوصية سياسية حيث تجري محاولات لفرض الديمقراطية والانتخابات وتأسيس سلطة سياسية في ظل الاحتلال.

**أولا : الفلسطينيون :وحدة الشعب وتشتت المجتمع**

 فحيث أن لكل مجتمع خصوصياته الثقافية والسسيولوجية , فإن دراسة أي مجتمع من المجتمعات وإن كان من الممكن أن توظف مناهج مشتركة إلا أنها ستؤدي لنتائج مغايرة ما دامت للظاهرة المبحوثة – المجتمع – خصوصيات مغايرة. وعليه فالباحث في المجتمع الفلسطيني وإن كان عليه الاسترشاد بالنظريات السسيولوجية المُنتجة والمُطبقة في المجتمعات الأخرى وخصوصاً العربية , إلا أن هذه النظريات لن تسعفه كثيراً في تفسير وفهم تحولات المجتمع الفلسطيني , لأنه سيواجه بمجتمع أنتُزع من أرضه وأُجبرت غالبيته على اللجوء إلى المنافي ومن بقي متمسكاً بوطنه يعيش تحت احتلال يختلف عن كل أشكال الاحتلال , احتلال صهيوني استيطاني إجلائي يستهدف ليس فقط استغلال مقدرات الشعب والأرض , بل نفى وجود الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أرضه بزعم أنها أرض إسرائيل التاريخية.

 وهكذا في دراسة المجتمع الفلسطيني يتداخل الاجتماعي مع السياسي والحاضر مع الماضي , والديني من القانوني , الفقر والبطالة والأسرة والانحراف والفساد وأشكال العلاقات العصبوية وأشكال التكافل الاجتماعي الخ , كلها أمور ترتبط بالاحتلال وتداعياته وبالتالي بالسياسة بشكل أو أخر. فحالة عدم الاستقرار التي تَميزَ بها المجتمع الفلسطيني عبر تاريخه وتداخل قضيته الوطنية مع القضايا العربية والإسلامية بفعل الجوار أو الانتماء أو تقاطع المصالح ،وحالة الشتات , يجعل من المجتمع الفلسطيني حالة خاصة للدراسة.

 تأتي أهمية دراسة المجتمع الفلسطيني كنموذج لحالة سياسية لمجتمع لا تعيننا كثيرا نظريات ومقاربات علم السياسية في فهمها وتفسيرها , فالباحث في الشأن الفلسطيني سيجد نفسه مضطراً لتجاوز نظريات ومقاربات دَرُج الباحثون على الأخذ بها في تحليل بنية أي مجتمع ونظامه السياسي , وفي نفس الوقت عليه اشتقاق مقاربات جديدة , وأيضاً سيجد الباحث في المجتمع الفلسطيني نفسه في حالة تشابك مع المجال السياسي والديني والتاريخي أيضا, فهو لن يصل لفهم علمي دقيق للمشهد السياسي الفلسطيني دون الغوص في تفاصيل المجتمع الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة أو خارجها ،ودون الغوص في تاريخي القضية الفلسطينية وفي الأبعاد التاريخية والدينية للصراع في المنطقة . إن دراسة المجتمع الفلسطيني تنتمي بجدارة إلى حقل دراسة علم الاجتماع السياسي , الذي هو مجال خصب لعلماء الاجتماع السياسي لمقاربة واقع اجتماعي / سياسي غير معهود ولم تعالجه النظريات الاجتماعية والسياسية التقليدية بل أيضاً الحديثة المطبقة في المجتمعات الأخرى.

وفي هذا المساق فأن أي باحث في المجتمع الفلسطيني سيواجه بصعوبة تعريف المجتمع الفلسطيني وبالتداخل ما بين كلمة مجتمع كمفهوم سسيولوجي وكلمة شعب كمفهوم سياسي , فعند محاولة تعريف المجتمع الفلسطيني مثلا يبرز سؤالا كبيرا ،هل المجتمع الفلسطيني سكان الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار ما بينهم من وحدة حال مقارنة مع التجمعات الفلسطينية الأخرى التي تعيش منفصلة عن الأرض التي نشأت فيها وموزعة في الشتات ؟ وهل فلسطينيو الأردن جزء من المجتمع الفلسطيني ؟ أم جزء من المجتمع الأردني ؟ وهل يمكن دراسة فلسطيني الشتات كجزء من المجتمع الفلسطيني أم جزء من الشعب الفلسطيني ؟ أم جزء من المجتمعات التي يعيشون فيها ؟ وما هو حال فلسطينيو 1948 ؟ فهل هم جزء من المجتمع الفلسطيني أم جزء من المجتمع الإسرائيلي ؟ ومع الانقسام الذي أدى لفصل غزة عن الضفة ووجود حكومتين وسلطتين ومرجعيتين مختلفتين , ما هي آفاق العلاقة ما بين فلسطينيي القطاع وفلسطينيي الضفة ؟ الخ.

 البحث في القضية الفلسطينية سياسيا أو سسيولوجيا لا يخلو من خطر الانزلاق السياسي بما يضفي شرعية على محاولات تجزئة وحدة الشعب والقضية والتشكيك بوجود مجتمع وشعب فلسطيني واحد موحد, ذلك أنه في الوقت الذي يجد الباحث صعوبة منهاجيه وعلمية في التعامل مع كل التجمعات الفلسطينية باعتبارها أجزاء من مجتمع واحد نظراً لما بينها من تباينات فرضها واقع الشتات , إلا أنه يصعب عليه سياسيا ووطنياً قصر المجتمع الفلسطيني على فلسطينيي الضفة وغزة لأن ذلك يتماشى مع الطروحات السياسية التي تروم تقليص الحقوق المشروعة للفلسطينيين بدولة في الضفة وغزة فقط وشطب قضية اللاجئين واعتبارهم خارج المعادلة السياسية , والتخطيط الإسرائيلي الجديد يسعى لحصر فلسطين شعباً ومجتمعاً وكياناً سياسيا بقطاع غزة فقط وتذويب البقية ضمن انتماءات وأوضاع أخرى.

**التباس العلاقة ما بين المجتمع والدولة**

 حتى الحرب العالمية الأولى كانت فلسطين من ناحية إدارية جزءاً من سوريا الطبيعية [[6]](#footnote-6) ولم تعرف لها كياناً سياسياً مستقبلاً مميزاً , ولم تتشكل في وحدة إدارية واحدة , حيث تداخلت تقسيماتها الإدارية في العهد العثماني مع تقسيمات بقية أجزاء سوريا الطبيعية , وعليه لم يكن حتى الحرب العالمية الأولى مجالا للحديث عن مجتمع فلسطيني خالص مستقل ومتميز عن محيطه الطبيعي الإسلامي والعربي والسوري.قبل تبلور تمايز المجتمع الفلسطيني كان هذا المجتمع مدمجا ضمن مجتمع أوسع وهو المجتمع العربي وقبل ظهور الحركة القومية العربية كان جزءاً من المجتمع الإسلامي , إلا أن الفلسطينيين بدءوا يتلمسون خصوصية وضعهم مع بداية الأطماع الصهيونية الهادفة لاقتلاعهم من أرضهم ونفي هويتهم الوطنية. وهكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم ومنذ بداية القرن العشرين في وضع لا يحسدون عليه , حيث عملت التحالفات والمساومات الدولية لغير مصلحتهم.فقد شهدت بداية هذا القرن تبلور الحركة الصهيونية ووضوح أهدافها وانتقالها من مرحلة الفكر وتحديد الأهداف إلى مرحلة التنفيذ والفعل , هذا الجهد الصهيوني ترافق مع تكثيف المخططات الاستعمارية للهيمنة على المنطقة العربية. الأمر الذي دفع الفلسطينيين لتلمس طريقهم كمجتمع فلسطيني مهدد بوجوده وهويته وهذا ما يعطي الخصوصية للمجتمع الفلسطيني ودراسته.

 إذن بالرغم من ان الشعب الفلسطيني شعب عريق ومن أقدم شعوب المنطقة حيث وردت نصوص واضحة في التوراة اليهودية تتحدث عن الشعب الفلسطيني والمواجهات التي جرت بين اليهود والفلسطينيين أصحاب البلد ،كما أن وثائق فرعونية قديمة تعود لنهاية القرن الثاني قبل الميلاد تتحدث عن اتفاقات تجارية بين مصر وفلسطين .إلا أنه بفعل الحروب والهجرات ، مرت على أرض فلسطين أقوام متعددة بعضها اختلطت بشعب فلسطين وأصبحوا جزءا منه وآخرون كانوا مجرد محتلين أو فاتحين , عمروا لفترات قد تطول أو تقصر :الرومانيين والصليبيين والأتراك والانجليز , ولكنهم في النهاية تركوا البلاد لأهلها , ويعتبر الاحتلال العبراني آخر موجات الاستعمار لأرض فلسطين.

ومع ذلك من الممكن تلمس ظهور المجتمع الفلسطيني الحديث ككينونة سياسية وكيانية متميزة عن محيطها العربي والإسلامي عندما اجتمع عاملان , الأول : ظهور المطامع الصهيونية بفلسطين وتصدى الفلسطينيون لمواجهة محاولات الحركة الصهيونية للحصول على امتيازات من قبل الباب العالي في الآستانة ,والثاني: ظهور توجهات قُطرية عربية – سوريا ولبنان والأردن والعراق – فصلت نفسها عن المتحد الكلي سواء كان سوريا الكبرى أو حلم الدولة العربية.بمقتضى صك الانتداب الذي منح لبريطانيا على فلسطين الصادر من عصبة الأمم المتحدة عام 1922 تم تحديد حدود الدولة الفلسطينية وبالتالي الشعب الفلسطيني ،إلا أن هذا الصك أشار لوعد بلفور حيث التزمت بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ،الامر الذي أبقى الصراع مفتوحا حتى اليوم. [[7]](#footnote-7)

**ثانيا : المجتمع المدني الفلسطيني**

إذا كانت تساؤلات عميقة تنتصب أمام الباحث في المجتمع المدني في دول العالم العربي نظراً لخصوصية مجتمعات هذه الدول عن المجتمعات الغربية التي ظهر فيها المجتمع المدني وتم تأصيل مفهومه، فكيف الحال بالنسبة للباحث في المجتمع المدني في فلسطين، التي تعيش خصوصية داخل الخصوصية العربية؟.

لا غرو أن المقاييس والمؤشرات التقليدية في التعرف على وجود مجتمع مدني في بلد ما، لن تسعفنا كثيراً في الحالة الفلسطينية، لأنه إذا اعتبرنا المجتمع المدني يعني تلمس نقاط تمفصل ما هو مدني عن ما هو سياسي، أو ما هو خاص – العلاقات والتنظيمات التي يؤسسها الأفراد للتعبير عن مطالبهم والدفاع عنها - عن ما هو عام – الدولة –، فإنه في الحالة الفلسطينية يتداخل العام مع الخاص والسياسي مع المدني، نظراً لأن الشعب الفلسطيني ومنذ أمد بعيد وحتى اليوم16 يعيش تحت الاحتلال، وبالتالي لم يعرف دولة وسلطة سياسية وطنية يمكن في مواجهتها بلورة مجتمع مدني، فالسلطة القائمة هي دوماً سلطة احتلال، حتى وجود سلطة وطنية منذ عام 1994 لا ينفي وجود وتفوق سلطة الاحتلال.

وهكذا تداخل ما هو سياسي بما هو مدني في التجربة السياسية الفلسطينية، فالشعب الفلسطيني بكل فئاته ومستوياته انتظم في حركة جماهيرية واحدة، قيادة سياسية، شعب، نقابات، أحزاب، وجمعيات، لمواجهة القوات المحتلة، فالجميع لهم هدف واحد هو مواجهة الاحتلال وليس مواجهة بعضهم بعضاً، وهنا نلاحظ خصوصية المجتمع المدني وخصوصية وظيفته، فهو مجتمع ولد في خضم مقاومة الاستعمار البريطاني أولاً والصهيوني ثانياً، وولادته لم تكن في إطار حركة مطلبية اقتصادية أو اجتماعية، بل في إطار حركة جماهيرية سياسية نضالية تسعى للاستقلال والحرية وإبراز الهوية الوطنية والحفاظ عليها، وبالتالي فإن المطلب الأساسي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني هو تأسيس المجتمع السياسي الوطني – دولة وسلطة وطنية، بالإضافة إلى ذلك أن نصف الشعب الفلسطيني عاش ويعيش خارج أرض الوطن وتربطه علاقة خاصة وشائكة مع الدول التي يعيش فيها، وهذه خاصية لا نجدها في تجارب الشعوب الأخرى.

إن المؤسسات المتعارف عليها كمكونات للمجتمع المدني – أحزاب، نقابات، جمعيات واتحادات...الخ – كانت حاضرة وبكثافة في المجتمع الفلسطيني إلا أن وظيفتها غير وظيفة مثيلاتها في البلدان الأخرى، فغياب دولة فلسطينية – بفعل الاستعمار البريطاني ثم الصهيوني – غير من وظيفة (المجتمع المدني) الفلسطيني وجعلها تصب في اتجاه إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها، وإعادة تأسيس الدولة، فالمجتمع المدني في هذه الحالة هو المؤسس للدولة وللسلطة السياسية، وليس العكس وبالتالي يحق تسميته بالمجتمع المدني/ السياسي، وليس المجتمع المدني المفارق للسياسي.

**المجتمع المدني في ظل سلطة الحكم الذاتي**

بدخول منظمة التحرير الفلسطينية مسلسل التسوية وتوقيعها اتفاقية أوسلو وبداية الحكم الذاتي الفلسطيني في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة، عرف المجتمع الفلسطيني، والمجتمع المدني، السياسي خصوصاً تحولا جذرياً، فالعملية سعت إلى نقل المجتمع الفلسطيني من مرحلة الثورة والنضال إلى مرحلة المراهنة على الحلول السلمية وبالتالي إنهاء حالة الحرب مع الكيان الصهيوني، مع ما يترتب على ذلك من تغير في وظيفة المؤسسات المدنية والسياسية التي ظهرت في مرحلة الثورة، ونقل مركز قوة حركية المجتمع الفلسطيني من خارج فلسطين إلى داخلها. إلا أن أهم تحول يخص موضوع بحثنا هو بداية ظهور التمايز ما بين مجتمع مدني ومجتمع سياسي، ذلك أن السلطة الوطنية الفلسطينية التي تدير مناطق الحكم الذاتي أصبحت بمثابة (السلطة السياسية) أو مشروع دولة، وبالتالي لها حساباتها وسياساتها وارتباطاتها الناتجة عن مسلسل التسوية، وهي سياسة وارتباطات لا تتفق بالضرورة مع موقف كل الشعب الفلسطيني ومؤسساته المدنية والسياسية.[[8]](#footnote-8)

مع بداية الحكم الذاتي في 1994 قام وضع ملتبس لا هو وضع دولة مستقلة ولا هو وضع احتلال حيث وجدت سلطة سياسية وطنية: مؤسسات وأجهزة أمنية وسجون الخ. وأصبح الشعب يواجه سلطتين: سلطة الاحتلال من جهة والسلطة الوطنية من جهة أخرى، بالتأكيد لا يمكن وضع السلطتين في سلة واحدة، ذلك أن السلطة الوطنية هي امتداد للحركة الوطنية الفلسطينية أو وريثتها وهي مكسب وطني بالرغم من كل الظروف المحيطة بتشكلها وممارساتها، ولكنها تبقى سلطة تمارس التسلط، تأمر وتنهي تصدر قوانين وتنفذها تعتقل وتحاكم، تمنح وتمنع، وهي في كل ذلك مقيدة باتفاقات تفرض استحقاقات يشعر الغالبية من الشعب الفلسطيني أنها مهينة تمس كرامته وحريته وما زاد العلاقة توتراً ووضع السلطة إحراجاً، غياب قانون فلسطيني مستقل وبالتالي غياب دولة القانون بالمعنى الدقيق للكلمة، فالسلطة الفلسطينية وبداخلها المجلس التشريعي لا تستطيع أن تضع قوانين تعبر عن سيادة وطنية وهو الأمر الذي يدفع السلطة أحياناً إلى تطبيق حزمة من القوانين الملتبسة، كقوانين الانتداب البريطاني أو القوانين المصرية التي كانت تطبق في قطاع غزة أيام الحكم المصري أو قوانين أردنية أو القوانين الإسرائيلية أيام الاحتلال، هذا الوضع يجعل مناطق الحكم الذاتي وكأنها تعيش حالة طوارئ.

في ظل هذه الظروف شعر المجتمع الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي أنه في الوقت الذي عليه واجب مساندة السلطة في عملية إعادة بناء الدولة الفلسطينية وواجب مواجهة مخططات العدو الاستيطانية، عليه في نفس الوقت العمل على تأسيس مجتمع مدني يمكن اللجوء إليه للحد من تسلط السلطة وللتعبير عن مطالبات والدفاع عن مصالح لم تلبها السلطة الفلسطينية وخصوصاً في إطار حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك أن قطاع من المجتمع يشعر أن مرحلة الثورة لم تنته بعد وأن الواجب الوطني يحتم توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني بدلاً من الانشغال بقضايا ثانوية كالصراع على سلطة لا تملك من السلطة إلا اسمها.

إذا كانت مؤسسات المجتمع المدني تأسست في بداية الأمر كنوع من التحايل الاحتلال الصهيوني الذي كان يمنع تشكل أي أحزاب أو منظمات سياسية، ثم في مرحلة ثانية عندما تحولت م-ت-ف داخل فلسطين إلى سلطة سياسية هيمنت قوى المعارضة الفلسطينية ذات التوجه الديني التي أُبعدت أو أبعدت نفسها عن السلطة ومؤسساتها على هذه المنظمات، إلى هنا يبقى الأمر مفهوماً ومقبولاً، إلا أن الوضع تغير وأخذ منحاً مغايراً عندما أخذت أطراف خارجية وخصوصاً المنظمات غير الحكومية الدولية، تمول وتدعم ما يفترض أنها مؤسسات المجتمع المدني، هذه الأخيرة التي أصبحت تستقطب أعداداً متزايدة من النخبة السياسية والمثقفة وتدفع لهم رواتب وحوافز مادية جد مرتفعة، مما أدى إلى تسابق أفراد النخبة على الانخراط في هذه المنظمات تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني أو تنشيط مجال البحث العلمي أو الدفاع عن حرية المراة والطفل،او تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية الخ .

لا غرو أو المجتمع الفلسطيني يحتاج لمجتمع مدني، ولكن الذي جرى أن قوى خارجية تلعب لعبة خطيرة توظف فيها البعض من السلطة والبعض من المنظمات غير الحكومية، هذه اللعبة الخطيرة إن كان من ضمن أهدافها افتعال مواجهة ما بين المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الفلسطينية بحيث ينشغل كل طرف بالآخر وينسى الجميع العدو المشترك – إسرائيل كدولة احتلال - ،فليس هذا هو الهدف الوحيد بل هناك هدف لا يقل خطورة يتمثل في خلق فجوة كبيرة ما بين النخبة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وإفراغ المجتمع الفلسطيني وحركته الوطنية من الفعاليات النشطة والنابغة إما بمنحهم مواقع ورواتب متميزة من خلال إدماجهم بالسلطة، أو باستقطابهم في منظمات المجتمع المدني التي تتزايد كل يوم بدون حسيب أو رقيب .

وعلى هذا الأساس تقوم بعض مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية بإفساد أو رشوة نخبة المجتمع، بحيث يصبح المنتمون لها منشغلين بوظائفهم وبالامتيازات التي تمتعهم بها الجهات المانحة على حساب الانشغال بالهم الوطني، بل تحول كثير من "الثوار" سابقا وبعض الرسميين بالسلطة إلى مسئولين عن مركز دراسات وأبحاث، وأنكشف الغطاء منتصف عام 2003 عندما وزعت وثيقة من منظمات مانحة تشترط ممن يريد الاستفادة من منحها التوقيع على إقرار بنبذ العنف والمقصود بطبيعة الحال نبذ المقاومة.

ولكن لعلاقة السلطة بالمعارضة أو بالمجتمع المدني وجه آخر يرتبط بخصوصية القضية الفلسطينية – التي سبق التطرق إليها – حيث أن البعدين القومي والديني للقضية يفرضا إيجاد نوع من التعاون ما بين الفلسطينيين – سلطة ومجتمع مدني – والعالمين العربي والإسلامي، فكيف يمكن أن نتحدث عن البعد القومي والمسؤولية العربية دون تنسيق ما بين التنظيمات الفلسطينية ذات الخطاب القومي وأنظمة عربية ترفع شعارات القومية أو تبدي استعدادها لمساعدة الفلسطينيين من منطلق الحس القومي؟ وكيف يمكن الحديث عن البعد الإسلامي والمسؤولية الإسلامية وخصوصاً في موضوع القدس دون تنسيق مع الدول والمنظمات الإسلامية وقبول دعمها المادي والمعنوي؟ بالإضافة إلى أن تردي الأوضاع الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي وسياسة الأرض المحروقة التي تمارسها إسرائيل تجعل قدرة المجتمع المدني الفلسطيني على النهوض اعتماداً على قدراته الذاتية أمراً صعباً.

الانقسام الفلسطيني في يونيو 2007 الذي ادى لان يصبح قطاع غزة منفصلا جغرافيا وسياسيا عن الضفة أثر بقوة على وجود وطبيعة عمل المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية،حيث قامت حركة حماس بتصفية مؤسسات المجتمع المدني التي تشتبه بانها تابعة لحركة فتح وللسلطة بشكل عام وفي المقابل قامت الحكومة في الضفة بإغلاق جمعيات ومؤسسات تابعة لحركة حماس أو التضييق عليها،يضاف لذلك ان مؤسسات دولية غير حكومية اوقفت نشاطها في قطاع غزة في بداية الاحداث معتبرة ان الحكومة القائمة فيها غير شرعية مما اثر على الخدمات المقدمة للمحتاجين،وفي المقابل نشطت مؤسسات مدنية مستقلة وبعضها تابع لحركة حماس لمواجهة الحصار وتداعياته حيث أنجزت كثيرا من المشاريع الإغاثية في الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية بشكل عام.

مع مرور الوقت على الانقسام بتنا نلاحظ مزيدا من ادلجة وتسييس المجتمع المدني في فلسطين،ففي غزة تتبع غالبية المؤسسات لحركة حماس وللاحزاب الموالية لها،وفي الضفة تتبع لفصائل منظمة التحرير وفي الحالتين يلعب التمويل الخارجي دورا أساسيا في وجودها وانشطتها مما يفقد هذه المؤسسات صفتها كمؤسسات مجتمع مدني حقيقي.يبدو انه مع استمرار المازق السياسي للسلطتين والحكومتين في غزة والضفة ومع انغلال افق التسوية السياسية وتوقف المقاومة، سيكون للمجتمع المدني دور مهم في المرحلة القادمة وقد يستعيد حضوره الذي كان قبل قيام السلطة عام 1994 ولكن ضمن ثقافة جديدة .

**ثالثا:الدولة الفلسطينية :صعوبة التأريخ والتباس المفهوم**

الدولة الفلسطينية ، حالة خاصة بين الدول سواء من حيث التأريخ لها ككيان سياسي مستقل ومحدد المعالم ، أو من حيث واقع النضال الفلسطيني المتطلع لتجسيد الدولة حقيقة سياسية وقانونية لا مجرد حلم يُقاتل من اجله . فتداخل الهويات وتعدد الانتماءات وتعاقب أشكال الهيمنة والاحتلال في فلسطين وعلى فلسطين ،بالإضافة إلى تعدد المرجعيات التي تشرعن حق الفلسطينيين في دولة ، ما بين شرعية تاريخية وشرعية دولية وشرعية تفاوضية أوجد التباسا وغموضا في مفهوم الدولة الفلسطينية.فخلال أربعين سنة فقط – من الميثاق القومي 1964 إلى خارطة الطريق 2003- طرح الفلسطينيون -أو قبلوا بالتعامل مع - ستة تصورات أو مشاريع للدولة الفلسطينية .

إذا تجاوزنا صك الانتداب على فلسطين الذي رسم حدود ومجال الدولة الفلسطينية ،وأيضا قرار التقسيم 181 لعام 1947 الذي نص على تقسيم فلسطين لدولتين عربية ويهودية ،فإن الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة عندما ظهرت مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية علم 1964 لم تركز كثيرا على مفهوم وحدود الدولة الفلسطينية حيث تحدث الميثاق القومي لعام 1964 ثم الميثاق الوطني الفلسطيني لعام 1968 عن تحرير فلسطين دون الحديث عن الدولة الفلسطينية أو مستقبل فلسطين بعد التحرير ، و يعود ذلك إلى خصوصيات المرحلة وهي مرحلة المد القومي والدعوة للوحدة العربية ، أيضا حساسية بعض الحكومات العربية من موضوع الدولة الفلسطينية بل رفضها القاطع للموضوع ، بالإضافة إلى أن بحث موضوع فلسطين ما بعد التحرير بالتفصيل يدخل في إطار المرحلة النهائية للثورة الفلسطينية وهي مرحلة معركة التحرير الحاسمة والتي قالت عنها الثورة الفلسطينية إنها لن تقوم اليوم أو غدا بل هي مهمة الأجيال القادمة وحيث أن هذه المعركة لن تكون فلسطينية خالصة بل حرب تحرير عربية ، لذا لم يكن مسموحا للثورة أن تحسم بالأمر لوحدها. [[9]](#footnote-9)

وعليه ، لم يكن غريبا أن مسألة الدولة ككيان قانوني وسياسي ، كمؤسسات وسلطات سياسية وحدود وعلاقات دولية الخ ، لم تشغل كثيرا المفكرين السياسيين ولم توضع ضمن سلم اهتمامات الفصائل الفلسطينية ( الأحزاب) ، حيث أنشغل الجميع بموضوع تحرير الوطن واستنهاض الهوية الوطنية على حساب الانشغال بالدولة بحد ذاتها ، وهذا يفسر أيضا غياب الدراسات القانونية والدستورية حول الدولة الفلسطينية ، إلا ما تعلق بالقانون الدولي كمرجعية لتشريع وجود الدولة . وعندما أفرزت آلية التسوية بعد توقيع اتفاقية اوسلو الآمال بقرب قيام الدولة ، احتاج الفلسطينيون إلى خبراء قانونيين وسياسيين من الدول العربية والأجنبية لوضع ألأسس والسياسات العامة للدولة المنشودة !.
كثيرة هي المؤشرات الواضحة والدالة على أن الهدف الأساس لحركة المقاومة الفلسطينية عند انطلاقتها الأولى كان استنهاض الوطنية الفلسطينية وتوريط الأنظمة العربية في معركة التحرير، أما فكرة الدولة الفلسطينية فلم تكن حاضرة عند مفجري الثورة ،حيث ان بعض الدول العربية لم توافق على تأسيس منظمة التحرير إلا بعد أن أعطتها هذه الأخيرة تأكيدات بأنها لن تمارس سيادة على الضفة وغزة ، أضف إلى ذلك أن حالة المد الوطني والقومي كانت تحول ومجرد التفكير بدولة فلسطينية لا تشمل كل فلسطين ، وهذا ما أكد عليه الميثاق الوطني الفلسطيني حيث رفض بشكل قاطع كل مشاريع التسوية بما فيها قرار التقسيم وقراري مجلس الأمن 242 و338.

اصطدام الثورة الفلسطينية بالواقع ،وخصوصا بعد أحداث الأردن وسلبية الموقف الرسمي العربي ، دفع بحركة فتح - اكبر فصائل الثورة الفلسطينية - إلى تحيين الهدف الوطني الاستراتيجي ووضعه موضوع التداول والممكن ولكن من خلال صياغة جديدة له اعتقدت فتح أنها ستجد استحسانا من أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية ، وهذه الصياغة أو الهدف هو فلسطين الديمقراطية العلمانية التي تلحظ لليهود المقيمين في فلسطين نفس الحقوق التي هي للعرب الفلسطينيين. مع أن الثورة الفلسطينية بررت تبني هذا الهدف باعتبارات إنسانية ، إلا أن الواقع يدل على أن السبب هو بداية تحسس فتح بعدم جدوى المراهنة على البعد القومي العربي الرسمي لوحده وكذا بروز تيار في الساحة الفلسطينية يراهن على ما سماهم اليهود غير الصهاينة ووجود إمكانية بالاعتماد عليهم لخلق نوع من المصالحة التاريخية ما بين اليهود والفلسطينيين .[[10]](#footnote-10)

 بسبب الرفض القاطع الذي قوبل به شعار / هدف فلسطين الديمقراطية ، تم التحول عن هذا الهدف وذلك بطرح ما سمي سياسة المرحلية وفكرة السلطة الوطنية مباشرة بعد حرب أكتوبر ، وقد شرعت هذه الفكرة / الهدف المرحلي الطريق أمام وضع مسألة الدولة الفلسطينية موضع التساؤل ،سواء من حيث مرتكزات شرعيتها أو من حيث حجمها أو من حجم مكوناتها الخ وقد دشن هذا التنازل الذي حمل عنوان الواقعية السياسية الطريق نحو مشاريع تسوية متعددة بعضها يشير مباشرة للدولة الفلسطينية وبعضها الآخر يُستنتج منه إمكانية قيام دولة فلسطينية .

كان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نوفمبر 1988 مناسبة لتعلن منظمة التحرير الفلسطينية موقفا واضحا من الشرعية الدولية والدولة الفلسطينية ،حيث أعلن الرئيس أبو عمار قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقرارات الشرعية الدولية كما أعلن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الاراضي المحتلة عام 1967 – قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية –،وقد فتح هذا الاعتراف الطريق لمفاوضات شاقة حول التسوية والسلام والدولة الفلسطينية توجت بمؤتمر مدريد عام 1991 ثم اتفاقية اوسلو 1993 التي ادت لقيام سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية.

مع تعثر عملية التسوية واندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر 2000 تحرك المنتظم الدولية ووضع خطة خارطة الطريق لحل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتضمنت الخطة حديث عن دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة ،وقد رفض الفلسطينيون هذه الدولة وتمسكوا بحقهم بدولة على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.ما بعد اسحاب إسرائيل من قطاع غزة في سبتمبر 2005 ثم حدوث الانقسام الفلسطيني حيث قامت حكومة وسلطة في غزة تحت حكم حركة حماس لا تعترف بشرعية حكومة رام الله ومرجعيتها،بدأ الحديث يدور حول دولنة غزة أو تحويل قطاع غزة لدولة او كيان سياسي قائم بذاته ،وفي نفس الوقت ومع تعثر المفاوضات بل وقفها نهائيا اواخر 2010 بدأت تروج فكرة الدولة ثنائية القومية على كامل أراضي فلسطين التاريخية ،مع تخوفات من وصاية مصرية على قطاع غزة ووصاية أردنية على ما تبقى من الضفة الغربية .ومن المعلوم ان الجهود الفلسطينية لانتزاع اعتراف بدولة فلسطينية من خلال الامم المتحدة قد فشلت في سبتمبر 2011 بسبب الموقف الامريكي الرافض للفكرة .

**رابعا : السلطة الفلسطينية : سلطة دون سيادة ودون دولة**

في الوضع الطبيعي تكون السلطة السياسية مصاحبة للدولة أو للمجتمع الشمولي، والسلطة الحقيقية والشرعية هي التي تعبر عن إرادة الأمة،أما في حالة خضوع الشعب لمستَعمِر أجنبي فإن السلطة التي يفرضها المستَعمِر لا تكون سلطة سياسية شرعية،في المقابل يمكن للشعب الخاضع للاستعمار أن يؤسس سلطة سياسية ،وهي سلطة حركة التحرر الوطني ، وفي هذه الحالة لا تخضع لنظريات السلطة في المجتمعات ذات السيادة بل لنظريات حرب الشعب وحرب العصابات الخ .

 في الحالة الفلسطينية ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وانتقال القيادة الفلسطينية إلى داخل فلسطين المحتلة ، تشكل واقع سياسي جديد يسمى السلطة الفلسطينية ،سلطة حكم ذاتي محدود ، لم تؤسس نتيجة تطور طبيعي لسلطة اجتماعية ولم تأتي بعد تحرير الوطن من الاحتلال ، بل نتيجة استحقاقات خارجية وتسوية سياسية مع الاحتلال،وهذه السلطة لا تتوافق مع مفهوم السلطة في الدول المستقلة وبالتالي لا تخضع لنظرياتها ،ولا تتوافق أيضا لنظريات حرب الشعب من خلال تجارب الشعوب الأخرى .وسواء ، كنا مع السلطة الفلسطينية أو كنا ضدها ، فقد فرضت نفسها كجزء من تسوية مفروضة،لقد فُرضت على ، [[11]](#footnote-11)(2)تم فرضهلقد فلسطينيي الضفة والقطاع كما أن الغربة فُرضت على فلسطينيي الشتات. وكما كان النضال الفلسطيني فيما قبل التسوية له محددات لم يضعها الفلسطينيون وحدهم ، بل كانت الدول العربية المضيفة والمعنية بالصراع وكذا الوضع الدولي السائد آنذاك لهم الدور الأكبر في وضع هذه المحددات وضبط العملية الثورية برمتها ، فإن السلطة اليوم مفروضة على الفلسطينيين بشكل أو آخر وخصوصا بعد أن تم الاعتراف بها من غالبية دول العالم ،وباتت مصدر إعالة وتشغيل غالبية فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة .

من الواضح أن وضع السلطة الفلسطينية بات وضعا لا تُحسد عليه وخصوصا بعد الاجتياح الإسرائيلي للضفة في نهاية فبراير 2002 ثم الانقسام 2007 ، فهي ليست سلطة سياسية كاملة الصلاحيات ، بل سلطة مقيدة بشروط والتزامات تعرقل قيامها بمهامها كسلطة سياسية وطنية بمعنى الكلمة . ومن جهة أخرى فإن الدولة عادة ما تأتي بعد تحقق الركنيين الآخرين للدولة وهما الأرض والشعب ، فالسلطة تأتي لتمارس السيادة على الأرض والشعب ، أما في الحالة الفلسطينية فقد وُجدت السلطة أولا في ظروف معقدة وبصلاحيات محدودة ، ويُنتَظر منها استكمال عناصر الدولة ، أي استكمال تحرير الأرض ولملمة شتات الشعب .

هذه خصوصية لا تخلو من تناقض وتعقيد ذلك أن السلطة الفلسطينية وُجِدت في إطار تسوية وضمن اتفاقية تكبل تحركها وتجعل كل خطوة من خطواتها وخصوصا ذات الطابع السيادي مرهونة بالموافقة الإسرائيلية والأمريكية ، فيما الشعب الفلسطيني يريدها أن تقوم بمهمة مزدوجة مهمة سلطة وطنية تحريرية وسلطة سياسية تأسيسية للدولة ، وهي مهمة جد صعبة إذ أخذنا بعين الاعتبار التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض عمل السلطة . وانطلاقا من هذه الصعوبة حدث شطط في التحليل عند من تعامل مع موضوع السلطة والحكم الذاتي ، بحيث أن هيمنة الايدولوجيا والمواقف المسبقة والصراعات الحزبية وتدخل الأجندة الخارجية ، جعل مقاربات الموضوع تقع في السببية الفجة وتصدر أحكاما كلية اعتمادا على مقاربات جزئية .

إن الفهم العميق للتحولات الدولية والإقليمية يدفعنا إلى القول إن التحدي الذي يواجه الشعب الفلسطيني وهو يخوض نضالا سياسيا ونضالا عسكريا- ضمن ما هو متاح وكإمكانية يجب عدم إسقاطها - لتأسيس دولته الوطنية المستقلة لا يقل عن التحدي الذي واجهه عندما كان يتبنى إستراتيجية الكفاح المسلح ضد إسرائيل لتحرير وطنه ، وسنكون واهمين إذا اعتقدنا أن القوى التي حالت بين الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته في مرحلة الكفاح المسلح ستسانده في تأسيس وطنه بالطرق السلمية ، ذلك أن معارضتها لم تكن لان الشعب الفلسطيني يريد أن يُقيم دولته عن طريق الكفاح المسلح بل كانت معارضة لمبدأ قيام الدولة الفلسطينية ، سواء كانت هذه القوى تتجسد بإسرائيل أو بالولايات المتحدة الأمريكية أو بدول وحركات سياسية غيرهما من داخل المنطقة ، وقد أثبتت الأحداث ذلك مع كامب ديفيد الثانية وقبلها ثم مع خارطة الطريق عام 2002 ، حيث رفضت إسرائيل و أمريكا الاعتراف بدولة فلسطينية يعلنها الفلسطينيون على مناطق الحكم الذاتي في مايو 1999 وهو تاريخ نهاية مرحلة الحكم الذاتي حسب اتفاق أوسلو ، كما فشلت جهود منظمة التحرير في انتزاع اعتراف أممي بالدولة الفلسطينية عندما حاولت ذلك في سبتمبر 2011 ،حيث وقفت واشنطن موقفا صلبا في رفض الاعتراف بعضوية فلسطين . وما زالت إسرائيل تضع عقبات أمام قيام الدولة من خلال سياسة الاستيطان .

لا شك أن سلبيات السلطة الفلسطينية كثيرة ولكن أيضا كانت وما زالت سلبيات مناوئيها كثيرة ، وكان على رأس سلبيات الطرفين غياب إستراتيجية وطنية محل توافق كل الأطراف لعمل السلطة ، حيث انقسم الفلسطينيون بين معسكر يقول بالتسوية السياسية ويدعم السلطة،ومعسكر يقول بالمقاومة المسلحة ويمارسها منفردا بما أثر سلبا على الطرف الثاني.لقد واجهت السلطة الفلسطينية صعوبات وتحديات متعددة فبالإضافة إلى إسرائيل التي عملت وما زالت على إضعاف السلطة وتفريغها من وظيفتها الوطنية،عملت المعارضة أيضا على إضعاف عمل السلطة بل وتخوينها،أيضا غابت الشفافية عن عمل السلطة وعرفت كثيرا من أشكال الفساد المالي والخلل الإداري.كل ذلك قلل من مراهنة الشعب على السلطة لتحقيق مهام المشروع الوطني التحرري.

**المطلب الثاني:إعاقات خارجية وتحديات داخلية:**

لسنوات وقبل تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني يخضع لسلطة غير فلسطينية ، سلطة حكم عربي أو سلطة احتلال صهيوني ، وفي كلتي الحالتين - مع وجود فارق بطبيعة الحال ما بين السلطتين - لم يشعر الفلسطيني أنه يخضع لسلطة وطنية تعبر عن طموحاته و آماله ، ولم يشعر أن من هم في السلطة منه واليه . ففي البلاد العربية كان وضع الفلسطيني في أفضل الحالات ، وضع مواطن من درجة ثانية ، وفي فلسطين المحتلة لم يعرف الفلسطيني إلا سلطة احتلال وقوانين احتلال ومؤسسات تخدم الاحتلال ، وكل رمز من رموز السلطة يُذَكِره بأنه خاضع للاحتلال وانه غير مرغوب فيه.

جاءت السلطة الفلسطينية إلى ما تبقى من الوطن ، وأراد الشرفاء فيها أن يحدثوا انقلابا في أسلوب فهم وتعامل الفلسطيني مع السلطة ، أرادت السلطة الفلسطينية أن تجعل الفلسطيني يخضع للسلطة لأنها سلطة وطنية... وان يخضع للقانون لأنه قانون وطني...ويخضع للشرطة لأنها شرطة وطنية... ويخضع للمؤسسات لأنها مؤسسات وطنية... وبل أرادته إن احتاج الأمر أن يقبل بدخول السجن لأنه سجن وطني...، ولم يكن الفلسطيني ضد كل ذلك ولكن كان ينتابه الشك حول استقلالية قرار السلطة ما دامت قوات الاحتلال هي صاحبة اليد الطولي ، وما دامت السلوكيات لبعض رموز السلطة لا تختلف كثيرا عن ممارسات السلطات الأخرى . المواطن الفلسطيني يريد السلطة الفلسطينية ويريد دعمها بقدر ما هو حذر في التعامل معها ، انه يخاف عليها ويخاف منها في نفس الوقت.

كان المواطنون الفلسطينيون داخل الضفة والقطاع وما زالوا مستعدين لكل أشكال التضحية من أجل التخلص من الاحتلال وحتى وإن كان ذلك في مرحلة أولى يفرض عليهم استحقاقات مرحلة انتقالية وحكم ذاتي محدود ، وكانوا مستعدين لان يشدوا الأحزمة على البطون بسبب تراجع مستوى معيشتهم عما كان عليه وقت الاحتلال ، كانوا مستعدين لكل التضحيات ما دام الأمر سنوات وتقوم الدولة كما وعدهم منظرو اتفاق أوسلو ، ولكن ما لا يقبل به الشعب هو تبديد الآمال وتقليص سقف الطموحات ، بالإضافة إلى ممارسات سلطوية لا تساعد على خلق حالة من الثقة ما بين السلطة الفلسطينية والشعب.

هذا لا يمنع من القول إن جنودا مجهولين داخل السلطة ، قد يكونون وزراء أو برلمانيين أو موظفين أو رجال شرطة... يعملون بصمت من أجل بناء الوطن ، ولا شك أن كثيرين ممن لا يريدون للشعب الفلسطيني أن ينجح في تأسيس دولته يساعدون على نشر الفساد أو يُشيعون الحديث عن وجود فساد داخل السلطة الفلسطينية ويحاربون الشرفاء والمخلصين للوطن ويعيقون كل إجراء تُقدم عليه السلطة يعتقدون أنه قد يضيف لبنة في مشروع بناء الوطن ، وكثيرون أيضا كانوا يضخمون الأخطاء التي تحدث داخل السلطة ويسارعون إلى نشر أي غسيل وسخ للفلسطينيين بالرغم من أن أوساخهم أكثر بكثير مما لدى الفلسطينيين. ومع ذلك يجب الاعتراف بأن الفلسطينيين يتحملون أكثر من غيرهم المسؤولية عما يجري داخل مناطق الحكم الذاتي ، والأمر يتطلب من السلطة ومن الشعب تحمل المسؤولية ، فبناء الوطن ليس مهمة السلطة دون الشعب أو بالعكس ، بل هي مهمة مشتركة وخصوصا أن العدو يعمل لضرب السلطة بالشعب والشعب بالسلطة ويعمل كل ما في وسعه لتبديد الحلم الفلسطيني بالدولة.

إن المسؤولية إذن مسؤولية مزدوجة ، مسؤولية السلطة ومسؤولية المواطن ، فالمواطن الفلسطيني سواء كان مواطنا عاديا أو منتميا إلى حزب أو تنظيم ، عليه أن يدرك أن تأسيس دولة أو كيان سياسي لا يكون إلا بوجود سلطة وطنية ، وإن أي سلطة في العالم لا بد لها من صلاحيات للقيام بمهامها بما في ذلك ممارسة القسر والإكراه ، فالسلطة تقترن دائما بالقوة وتحيل إليها (لا سلطة دون تسلط)، ولكن في إطار القانون والمؤسسات وبما يخدم المصلحة الوطنية ، وعلى المواطن الفلسطيني أن يعرف أيضا أن السلطة لا يمكنها أن تقوم بعملها بدون قوانين يجب أن تحُترم وبدون مؤسسات يجب أن تُصان . وإذ كان يجوز الاختلاف حول الشأن السياسي ، فلا يجوز الاختلاف حول ضرورة بناء وتأسيس الدولة، وقوى المعارضة الفلسطينية التي تتوفر على الوعي والحس الوطني مما يجعلها تميز ما بين هذين النوعين من المعارضة : معارضة ممارسات السلطة ومعارضة بناء الوطن ، إن كل جهد في اتجاه بناء الإنسان الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية والدولة الفلسطينية هو عمل وطني وللوطن ومن الخطأ الإحجام عنه بحجة أن يجير لمصلحة تنظيم محدد أو توجه سياسي محدد ، وعلى قوى المعارضة أن تربي أعضاءها على احترام مؤسسات ورموز السلطة الوطنية ، وإن شاءوا يعارضون سياساتها وبرامجها وممارسات مسئوليها ، فحيث أن الشعب الفلسطيني يرفض الخضوع لسلطة الاحتلال فعليه أن يقبل بسلطة وطنية لأن ما بينهم هو الفوضى والخراب والحرب الأهلية.

لم يعد خافيا على أحد أن قبول إسرائيل و أمريكا بحكم ذاتي فلسطيني وبسلطة فلسطينية لا يعني أنهم يهيئون الوضع للاستقلال الفلسطيني ، أو أنهم يدربون الفلسطينيين على كيفية حكم أنفسهم بأنفسهم ، حتى مع حديثهم المخادع عن إصلاح السلطة ، بل قبلت إسرائيل بذلك مناورة وخوفا من أن تضطر لتقديم تنازلات أكثر، ولذا فهي وكما رأينا لن تدخر جهدا لإفشال تجربة الحكم الذاتي وستمارس سياسة الأرض المحروقة بتضييق سبل العيش أمام غالبية الشعب داخل مناطق الحكم الذاتي وإطلاق قطعان المستوطنين لتنهب الأرض وتمارس الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني حتى يتمرد الشعب على السلطة الوطنية ، أو يضطر غالبية الشعب لمغادرة الوطن ومن يتبق منهم يتحولوا إلى (عرب إسرائيل) ولكن دون حقوق المواطنة .وعليه فإن الطريق أمام الفلسطينيين ما زال صعبا وشاقا ومهمتهم لإعادة بناء الدولة على جزء من أرض الوطن تحتاج إلى تضافر كل الجهود ، جهود فلسطينيي الداخل وجهود فلسطينيي الشتات ، تحتاج إلى جهود السلطة وجهود المعارضة ، تحتاج إلى جهود السياسيين والمثقفين والمبدعين وكل الكفاءات التي شتتها الاحتلال أو أبعدتها ممارسات سيئة لبعض العملين في السلطة الفلسطينية.

**خامسا :الانتخابات والديمقراطية**

لا شك أن الديمقراطية ليست عقيدة جامدة بل هي نظام للحكم يقوم على مبادئ عامة أهمها تجسيد إرادة الأمة ،التنافس الحر والنزيه على السلطة بين أحزاب وقوى سياسية ذات برامج مختلفة ،خلق دولة المؤسسات والقانون بدلا من دولة الزعيم والحزب الواحد،وهذه المبادئ العامة يجب تبيئتها حسب خصوصيات كل مجتمع ،وبالتالي هناك مداخل متعددة للديمقراطية.إلا أن أهم شرط من شروط الديمقراطية هو شرط الحرية ، حرية الوطن وحرية المواطن ،فلا يمكن لموطن غير حر ولوطن خاضع للاحتلال أن يمارس انتخابات نزيهة أو يؤسس نظاما ديمقراطيا ،فالاستعمار نقيض الحرية وبالتالي نقيض الديمقراطية . وعليه نلاحظ بان مسألة الديمقراطية كنظام حكم لم تكن مطروحة عند كل حركات التحرر في العالم سواء تجربة الثورة الفرنسية أو الثورة الأمريكية أو الثورة الجزائرية أو الثورة الفيتنامية،بل إن فرنسا –وبقية الدول الأوروبية التي كانت تعرف نظاما ديمقراطيا قبل الاحتلال النازي ،علقت عمل كل المؤسسات الديمقراطية بعد الاحتلال وتم التعامل مع نظرية "تجاوز الصراعات"التي قال بها هنري لوفيفر ،ومفادها انه عندما يكون الشعب خاضعا للاحتلال تتوقف كل الصراعات الطبقية وكل الصراعات حول السلطة لصالح جبهة وطنية متحدة لمواجهة الاحتلال.بعد القضاء على الاحتلال النازي عادت الديمقراطية لفرنسا وللدول التي كانت محتلة من النازي. هنا تكمن المعضلة بالنسبة للاستحقاق الديمقراطي في الحالة الفلسطينية.

إذن فإن أي حديث اليوم عن الديمقراطية إنما يذهب لتوصيف شكل نظام الحكم أو الحركية السياسية التي تعرفها الدول المستقلة ذات السيادة وهو حال كل المجتمعات الإنسانية تقريبا –ما عدا الشعب الفلسطيني- ،أما الديمقراطية كسلوك فردي أو فئوي أو ثقافة في التعامل بين الافراد والجماعات ،فهذه مفردات للديمقراطية توجد مع الدولة او بدونها ، ولكنها خارج إطار الجدل الفكري السائد اليوم تحت عنوان الديمقراطية وهي بالتالي خارج إطار بحثنا هذا لأننا نتحدث عن الديمقراطية كنظام للحكم ،وعليه يجب التعامل بحذر مع أي مقاربة للديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني وذلك لسببين:

الأول : غياب الدولة الفلسطينية المستقلة وبالتالي غياب نظام سياسي فلسطيني يمكن أن نحيل إليه صفة( الديمقراطي) أو أي صفة دولاتية ، فالديمقراطية هي نظام سياسي يحدد علاقة الحاكمين بالمحكومين في الدولة ، والشعب الفلسطيني لم يكن يحكم نفسه بنفسه عبر التاريخ الحديث ، باستثناء مرحلة الحكم الذاتي ، ومع ذلك عرف الفلسطينيون شكلا من الممارسة الديمقراطية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحاديات شعبية.

الثاني : كون الشعب الفلسطيني لم يتجاوز بعد مرحلة التحرر الوطني وحركات التحرر الوطني كما هو معروف كانت تؤجل قضايا الصراع الاجتماعي والاستحقاقات الديمقراطية إلى ما بعد التحرير ، حيث إن متطلبات مواجهة العدو أكثر أولوية من ترف الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية . بالإضافة إلى أن حركة التحرر الفلسطيني كانت محكومة بالفكر الاشتراكي والقومي وهو فكر يتعارض مع الفكر الديمقراطي الليبرالي .

 ومع ذلك لم يخل الأمر من ممارسة تنسب للديمقراطية عند حركة التحرر الفلسطينية كالتعددية التنظيمية والسياسية ودرجة من حرية الرأي والتعبير وعلاقات توافقية ما بين التنظيمات المسلحة والتي كان يطلق عليها ( ديمقراطية غابة البنادق ) ، هذه التعددية كانت غالبا بحكم الضرورة وانعكاس لتعدد الولاءات السياسية للخارج وغياب سلطة مركزية فلسطينية تضبط الحالة السياسية الفلسطينية ، أكثر مما هي تعبير عن حالة ديمقراطية حقيقية .

بدخول منظمة التحرير الفلسطينية مسلسل التسوية وتوقيعها اتفاقية أوسلو وبداية الحكم الذاتي الفلسطيني في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994 ، عرف المجتمع الفلسطيني تحولات سياسية واجتماعية ، فالعملية سعت إلى نقل المجتمع من مرحلة الثورة والنضال إلى مرحلة المراهنة على الحلول السلمية وبالتالي إنهاء الثورة وحالة الحرب مع إسرائيل ، مع ما يترتب على ذلك من تغير في وظيفة المؤسسات المدنية والسياسية التي ظهرت في مرحلة الثورة ، ونقل مركز ثقل حركية المجتمع الفلسطيني من خارج فلسطين إلى داخلها. إلا أن أهم تحول يخص موضوع بحثنا هو بداية ظهور إرهاصات الديمقراطية ليس من خلال حكم ديمقراطي حقيقي بل من النص في اتفاق أوسلو للتسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين على إجراء انتخاب مجلس يمثل الفلسطينيين وتكرر الامر في القانون الاساسي الفلسطيني الذي اكد على الانتخابات بمستوياتها الثلاثة : المحلية والرئاسية والتشريعية .أيضا شهدت مرحلة الحكم الذاتي التمايز ما بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي ووضع قانون أساسي ووجود مؤسسات دستورية وسياسية مدنية وقانون انتخابي وتعددية حزبية الخ.

لا نروم من هذا التمهيد التقليل من أهمية التوجه نحو الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني والمحاولات الحثيثة للمزاوجة ما بين النضال الديمقراطي والنضال التحرري ، أو الزعم بان الممارسة الديمقراطية تتناقض مع العمل ضد الاحتلال ،ولكن مرامنا التأكيد بان أولوية الشعب الخاضع لاحتلال هي مقاومة الاحتلال وليس الصراع على سلطة وهمية ،حيث لا يمكن تأسيس نظام ديمقراطي في ظل الاحتلال ،ولكن هذا لا ينفي أهمية الممارسة الديمقراطية عند الشعب الخاضع للاحتلال سواء لاختيار قيادته أو توزيع المهام أو تحديد استراتيجيات العمل الوطني.

**الانتخابات آلية ديمقراطية ولكنها ليست الديمقراطية**

بسبب الخصوصية المشار إليها فقد انقسمت القوى السياسية في بداية تطبيق الحكم الذاتي تجاه الانتخابات كأحد أهم استحقاقات الانتقال الديمقراطي وخصوصا أن اتفاقية أوسلو نصت على إجراء انتخابات. كان منطلق المؤيدين لإجراء الانتخابات أن أزمة النظام السياسي الفلسطيني ،سواء أزمة منظمة التحرير أو أزمة سلطة الحكم الذاتي ،تحتم إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة وديمقراطية بعد فشل المرتكزات التقليدية للنظام وخصوصا نظام الحصص (الكوتا) والتعيينات الفوقية و انه في الوقت الذي عليها واجب مساندة السلطة في عملية إعادة بناء الدولة الفلسطينية وواجب مواجهة مخططات العدو الاستيطانية ، عليها في نفس الوقت العمل على دمقرطة الحياة السياسية بالمشاركة بالنظام السياسي رسميا وعبر صناديق الانتخابات ،فيما ارتأت حركة حماس والجهاد الإسلامي عدم المشاركة من منطلق أن مرحلة الثورة لم تنته بعد وأن الواجب الوطني والديني يتطلب توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني بدلا من الانشغال بقضايا ثانوية كالصراع على سلطة لا تملك من السلطة إلا اسمها.ولم تتورع حركة حماس لتأليب الناس ضد الانتخابات من توظيف الخطاب الديني بالزعم بعدم شرعية الانتخابات دينيا ،الأمر الذي أدى إلى اقتصار الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996 ثم الانتخابات الرئاسية على حركة فتح وبعض فصائل منظمة التحرير والمستقلين ،وكان من الطبيعي أن ترفض حركة حماس نتائج الانتخابات وتشكك بشرعية ما ترتب عنها.[[12]](#footnote-12)

**مراهنتان متناقضتان على الانتخابات**

شهدت مناطق السلطة الفلسطينية تجربتين انتخابيتين تشريعيتين ،الأول في عام 1996 توجت بفوز كبير لحركة فتح وقاطعتها حركتي حماس والجهاد الإسلامي ،والثانية في يناير 2006 توجت بفوز كبير لحركة حماس ،وكانت التجربتان نزيهتين باعتراف الجميع.وقد جرت الانتخابات بموافقة إسرائيلية وأمريكية،الامر الذي طرح تساؤلات حول اتفاق خصمين على مسالة الانتخابات واختلافهما في كل القضايا الاخرى.

وفي رأينا ان تفسير ذلك يعود لوجود مراهنتين متناقضتين على الانتخابات ألفلسطينية وخصوصا الاولى 1996 ، الأولى هي المراهنة الأمريكية والإسرائيلية والثانية هي المراهنة الوطنية والتي بدورها تتضمن مراهنتين أو تصورين.

الأولى: المراهنة الأمريكية الإسرائيلية

سيكون من السذاجة الاعتقاد بان إسرائيل وأمريكا ترغبان تعليم الفلسطينيين أسس الديمقراطية أو مساعدتهم على قيام دولة ديمقراطية،أيضا من الوهم الشديد القول بأن إسرائيل كانت تمانع من تمكيننا من حقوقنا المشروعة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية لأننا نريد تحقيق هذه الحقوق بوسائل الكفاح المسلح والجهاد ،وبالتالي ستمنحنا هذه الحقوق إذا ما أصبحنا ديمقراطيين وطالبنا بحقوقنا بالطرق السلمية والديمقراطية .إذن لماذا هذا الاهتمام الأمريكي وعدم الممانعة الإسرائيلية للانتخابات الفلسطينية؟ .
تهدف الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال تشجيع الانتخابات إلهاء الفلسطينيين بالتنافس على السلطة على أمل أن يؤدي التنافس إلى صرع وحرب أهلية،كما تهدفان إلى تصوير الواقع على غير حقيقته ،بالزعم بأنه لا يوجد احتلال وإن وُجِد فهو احتلال حضاري لا يَحوّل بين الفلسطينيين وممارسة حياتهم العادية من انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية ومن فتح علاقات مع العالم الخارجي وتلقي المساعدات الخ ،كما كان هدفهم ضمان استمرارية السلطة وتحديدا بيد حركة فتح حتى لا تأول قيادة الشعب لقوى المعارضة الإسلامية ،والأهم من ذلك يريدون قيادة يتم تسويقها كقيادة شرعية للشعب الفلسطيني تقر ما تم توقيعه من اتفاقات ولتوقع بهذه الصفة الشرعية المستمدة من صناديق الانتخابات على الحلول السياسية القادمة سواء كانت خطة خارطة الطريق أو خطة شارون.

إذن أمريكا وإسرائيل غير معنيتين بأن نكون ديمقراطيين أو نؤسس نظاما ديمقراطيا بقدر ما يعنيهم الجانب الشكلي من الديمقراطية أي الصفة التمثيلية لقيادة لا تخرج عن نهج التسوية الذي يخططون له.
الثانية:المراهنة الوطنية الفلسطينية

أما المراهنة الفلسطينية على الانتخابات فتنبع من وعي سياسي بخطورة المرحلة وبضرورة قبول التحدي الديمقراطي ما دام جزءا من التسوية و منصوصا عليه في خطة خارطة الطريق ،المراهنة الوطنية على أن الانتخابات تنبع من إيمان بأنها الوسيلة المتاحة لإعادة بناء البيت الفلسطيني الداخلي بعد سنوات من تعثر التوصل لقيادة وحدة وطنية ،والأهم من ذلك أن الفلسطينيين لا يرون في الانتخابات وبالديمقراطية هدفا بحد ذاته بل وسيلة لتمتين البيت الفلسطيني ليكون أكثر قدرة على استكمال المشروع التحرري الوطني ،مع إدراكنا لخطورة وصعوبة الأمر حيث أن استحقاقات حركة التحرر تختلف كثيرا عن استحقاقات الممارسة الديمقراطية ،فقد حذرنا أن يؤدي انغماس القوى السياسية بالصراع على سلطة وهمية إلى قطع الطريق على نهج التحرر إذا ما فشلت التسوية السياسية.

ومع ذلك فيبدو أن التطلع للسلطة والتعامل مع الانتخابات بغائية سياسية براغماتية من طرف حركة حماس ،والضغوط الممارسة على بعض الأطراف في منظمة التحرير وحركة فتح ،كل ذلك يهدد بالانزلاق نحو الديمقراطية التي يريدها لنا الأعداء وليس الديمقراطية التي نريدها لأنفسنا،وهذا ما ظهر جليا بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية ثم الحصار الذي فرض الشعب ككل.ويمكن القول إنه داخل الصف الفلسطيني هناك مراهنتان على الانتخابات ،فهناك مراهنة التيار الوطني الملتزم بنهج التسوية ومراهنة حركة حماس التي تتعامل مع الانتخابات والديمقراطية من المنظور الذي أشرنا إليه.

**سادسا : النظام السياسي الفلسطيني**

التباس مفاهيم المجتمع والدولة والسلطة يؤدي تلقائيا لالتباس مفهوم النظام السياسي الفلسطيني بل يمكننا التساؤل عما إذا كان هناك نظام سياسي فلسطيني بمفهوم النظام السياسي المتعارف عليه في علم السياسة ؟ التعريف التقليدي للنظام السياسي هو نظام الحكم بمعنى المؤسسات الحكومية الثلاث : تنفيذية وتشريعية وقضائية ، والتي تقوم بمهمة تسيير أمور المجتمع والدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية وضمان الترابط الداخلي ،هذا التعريف للنظام يربط النظام السياسي بالدولة ، وهو تعريف مستمد أساسا من التعريف التقليدي لعلم السياسة بأنه علم الدولة ، إلا أن التطور الذي عرفه علم السياسة مع تطور وتعقد الحياة السياسية وتجاوزها لحدود الدولة ، دفع بعلماء السياسية إلى تعريف علم السياسة كعلم السلطة ، وعليه ،أصبح النظام السياسي يعرف كمفهوم تحليلي أكثر مما هو نظام مؤسساتي مضبوط كما توحي كلمة نظام ،وضمن هذه الرؤية عرفت موسوعة العلوم السياسية ،النظام السياسي بأنه :" مجموع التفاعلات والأدوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم ، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (دايفد استون )،أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي (جابرييل الموند ) ،أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم (روبرت دولُ )، أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية ".

وهذا يعني أن النظام السياسي قد يشمل الدولة ولكنه قد يتجاوزها ليستوعب علاقات وتفاعلات سلطوية إما مشمولة بالدولة كالأحزاب والجماعات العرقية والطائفية ذات الثقافات المغايرة والمضادة للدولة ، وإما تتعدى حدود الدولة كظاهرة الإرهاب الدولة أو العنف متعدي القوميات أو حركات التحرر الوطني أو التداعيات السياسية للعولمة.وفي جميع الحالات ،فان مؤشرات وجود الظاهرة أو التركيبة السياسية التي يمكن تسميتها بالنظام السياسي هي التالي :

1. قيادة سياسية ذات سلطة أكراهية – بدرجة ما-
2. سلطات تشريعية وقضائية وتنفيذية
3. هدف محل توافق وطني (المصلحة أو الثوابت الوطنية)
4. استراتيجية عمل وطنية (سياسات عامة )

فإلى أي حد تتوفر هذه المؤشرات على النظام السياسي الفلسطيني ؟.

بداية يجب التأكيد على أن النظام السياسي نسق فرعي بالنسبة للمجتمع ، فهذا الأخير كنظام أو منظومة كلية يتشكل من عدة أنساق فبالإضافة إلى النسق- النظام- السياسي ، هناك النسق الديني والنسق الاقتصادي والنسق الثقافي ، واتساق هذه الأنساق وانسجامها مع بعضها البعض هو الذي يحفظ للمجتمع توازنه واستقراره ، و اختلال نسق من هذه الأنساق يؤثر سلبا على بقية الأنساق وبالتالي على استقرار المجتمع وتوازنه.وفي هذا يرى ديفد استون " إن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر " ، وهو يعتبر ان النظام السياسي مثل (العلبة السوداء ) ولا يهم ما يجري داخل العلبة بل علاقات النظام مع بيئته ،وهذه البيئة على نوعين :الأول هو النظم الأخرى المكونة للنظام الاجتماعي العام كالنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الديني الخ ،والثاني مكون من البيئة الخارجية أو غير الاجتماعية ،كالنظام البيئي ،النظام البيولوجي ،النظام النفسي والنظام الدولي.

هذه المقاربة النسقية لمفهوم النظام السياسي مهمة عند معالجة النظام السياسي الفلسطيني ، فالحديث عن أزمة النظام السياسي الفلسطيني لا يعنى أزمة تشكيل الحكومة ولا الصراع على المناصب ،بل التداعيات المترتبة على ذلك من حيث التأثير على المجتمع ككل،وهي ازمة وجودية تتعلق بوجود الشعب والأرض والهوية. أيضا فتداعيات أزمة النظام السياسي الفلسطيني أثرت سلبا على المحيط الخارجي للقضية ، وأثرت سلبا على الأنساق الاقتصادية والقيمية والثقافية والاقتصادية ، كما أن المحيط الخارجي يؤثر بشكل كبير على وجود واستمرارية النظام السياسي.

**الولادة المأزومة للنظام السياسي الفلسطيني**

منذ قيام منظمة التحرير عام 1964 ، تم التعامل معها كتجسيد للكيانية السياسية الفلسطينية ، من حيث وجود قيادة ومؤسسات : رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني الفلسطيني والقضاء الثوري ومؤسسات أخرى أهمها القوات المسلحة ، كما حدد الميثاق الوطني الاستراتيجية والهدف ، فكانت بداية استراتيجية الكفاح المسلح ثم بالتدريج ومن خلال صياغات تحويرية ومبطنة تم الانتقال من الكفاح المسلح إلى العمل السياسي ، هذا التحول بالإستراتيجية رافقه أو بالأدق كان نتيجة استعداد لتحوير الأهداف ، من تحرير كل فلسطين إلى القبول بدولة على أساس الشرعية الدولية .كان النظام السياسي آنذاك هو نظام حركة تحرر وطني تناضل من خارج أراضيها ، وهو ما جعل المحددات الخارجية تلعب دورا خطيرا في قيام النظام السياسي- منظمة التحرير- بداية ثم التأثير والتدخل الفج في رسم سياساته وحركاته السياسية لاحقا ، ولم يغير قرار قمة الرباط 1974 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا ولا إعلاء القيادة الفلسطينية لشعار استقلالية العمل الفلسطيني ،من الأمر كثيرا.

وهكذا لم يكن النظام السياسي الفلسطيني - ومنذ أن وجدت القضية الفلسطينية كقضية كفاح من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير - هو الفاعل الوحيد في رسم إطار الصراع وتحديد أهدافه وأبعاده ، بل كان طرفا ضمن أطراف متعددة عربية ودولية .لا شك أن الشعب الفلسطيني هو المعني أكثر من غيره بالصراع بفعل وقوعه مباشرة في بؤرة الحدث وبفعل كونه الأكثر تضررا من مجريات الأحداث ،إلا أن دوره كفاعل كان مقيدا ومحكوما بالفاعلين الآخرين وبموازين القوى التي يصنعونها ، وما كان يسمى النظام السياسي الفلسطيني الذي جسدته منظمة التحرير الفلسطينية هو في حقيقته ليس مشروعا وطنيا خالصا بل مشروعا خليطا من مشاريع أربعة وهي : المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي والمشروع الإسلامي والمشروع التحرري العالمي . وكنتيجة لذلك أيضا ، فإن النكسات والهزائم التي تعرض لها النظام السياسي الفلسطيني عبر محطاته المأساوية البارزة 1967 هزيمة يونيو وضياع الضفة والقطاع ،1970 أحداث الأردن ،1982 الخروج من لبنان،1983 الانشقاق داخل فتح و 1990 تداعيات الغزو العراق للكويت،الانقسام 2007 الخ ، لم تكن نتيجة لتقاعس أو تقصير الشعب الفلسطيني ونظامه السياسي ، بل كان للأطراف الأخرى العربية والدولية المصنفة ضمن معادلة الصراع دور رئيس في حدوثها وتحمل مسئوليتها ، كذلك الأمر بالنسبة للإنجازات السياسية التي تحققت ، فلم يكن مرجعها فقط النضال الفلسطيني وفعالية النظام السياسي بل لعبت الأطراف الأخرى دورا في تحقيقها أو في تضخيمها.

توازن هذه المشاريع الأربعة وتوافقها ولو على قاعدة الحد الأدنى هو الذي حكم النظام السياسي الفلسطيني خلال أكثر من أربعة عقود ، سواء في حالات احتدام الصراع والحرب أو في مرحلة البحث عن حلول سلمية للصراع ، حيث كان لكل طرف مصلحة في استمرارية (التحالف) أو التنسيق فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني إما من منطلق المصلحة المشتركة في مواجهة عدو مشترك أو لمصلحة خاصة لكل طرف ، وكانت النظام السياسي الفلسطيني معني أكثر من غيره بالحفاظ على الترابط والتنسيق بين المشاريع الأربعة ولو على قاعدة الحد الأدنى ، وكان دائم السعي لتعويض أي نقص في فاعلية أداء أي بعد من الأبعاد الأربعة بتقوية وتعزيز فاعلية الأبعاد الأخرى. إلا أن ما لم يخطر على بال المخططين داخل النظام السياسي الفلسطيني أن تحدث الانتكاسة على كافة المستويات...انتكاسة المشرع القومي الوحدوي العربي أو وصوله إلى طريق مسدود،وانهيار ما سمي بحركة التحرر العالمية تحت قيادة ما كان يسمى بمنظومة الدول الاشتراكية وما رافق هذا الانهيار من تغير في موازين القوى داخل هيئة الأمم المتحدة لغير مصلحة الشعب الفلسطيني ، والمشروع النهضوي الإسلامي بالرغم من استماتته في وضع حد لحالة السلبية والانحطاط واليأس التي يتخبط فيها الإنسان العربي، إلا أن حالة التناحر والتشتت داخل القوى الإسلامية وعدم وضوح برنامجها السياسي ، وقوة المعارضة التي جوبهت به سواء من داخل العالم العربي أو من خارجه ، جعل المشروع النهضوي الإسلامي أمام اختيار عسير.

اليوم عند الحديث عن النظام السياسي الفلسطيني تتداخل الدلالات والتحديدات،فهل هو منظمة التحرير الفلسطينية ؟ أم السلطة الوطنية ؟ هل هو حكومة وكيان غزة الخاضع لحركة حماس ؟ام حكومة وسلطة الضفة الغربية ؟ ام يشمل كل هذه التكوينات؟.

**الخاتمة**

نخلص مما سبق ان تحديا كبيرا يواجه علماء السياسة الفلسطينيين وكل مهتم بالشأن الفلسطيني في دراستهم وتحليلهم لتفاصيل ومجريات الحياة السياسية في بلدهم ،ذلك ان كل النظريات والمقاربات التي قال بها علماء السياسة بكل نحلهم وأصولهم ،وكذا تجارب الشعوب الأخرى إن كانت مهمة ومفيدة في تكوين إدراك وفهم اعمق للشأن السياسي بشكل عام ،إلا انها لا تفيد كثيرا في فهم وتفسير المشهد السياسي الفلسطيني بكامله،الامر الذي يحتاج لعلماء سياسة واجتماع فلسطينيين ينطلقون من واقع مجتمعهم ومتشبعين بثقافته وقارئين لتاريخه لينتجوا مقاربات تعبر عن خصوصية قضيتهم.أو بشكل ادق يحتاج الفلسطينيون لعلم اجتماع سياسي فلسطيني .

1. - سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع ، القاهرة : 1982 ، ص 47. [↑](#footnote-ref-1)
2. 2- هانز موس ، الفكر الاجتماعي : نظرة تاريخية عالمية ،ترجمة السيد الحسيني وجهينة سلطان،القاهرة ،1980 ص 230 ، 231. [↑](#footnote-ref-2)
3. 3- كارل منهايم من أبرز علماء الاجتماع من المجر ومؤسس علم اجتماع المعرفة وأشهر كتبه (الأيديولوجيا واليوتوبيا) وصدر عام 1929 .

أنظر : كارل مانهايم : الأيديولوجيا واليوتوبيا.. مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة، ترجمة : د.محمد رجاء الديريني، شركة المكتبات الكويتية، الكويت 1981. [↑](#footnote-ref-3)
4. 4 - G. Homans: *Social Behavior: Its Elementary Forms*. N.Y, Harcourt Brace and world, P. 10. [↑](#footnote-ref-4)
5. -حسن صعب ،علم السياسة،دار العلم للملايين،بيروت:1976 ،ص:135 . [↑](#footnote-ref-5)
6. 6 - سوريا الطبيعية أو سوريا الكبرى أو بلاد الشام , تسمية كانت تطلق على المنطقة التي تضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين قبل تقسيم هذه المنطقة باتفاقية سايكس – بيكو عام 1916. [↑](#footnote-ref-6)
7. -لمزيد من التفاصيل :إبراهيم أبراش،المجتمع الفلسطيني من منظور علم الاجتماع السياسي،منشورات مطبعة دار المنارة ،غزة،211. [↑](#footnote-ref-7)
8. - إبراهيم أبراش: المجتمع المدني الفلسطيني :من الثورة إلى الدولة ،مجلة رؤية ،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 6 ،شباط 2001.
 [↑](#footnote-ref-8)
9. -أنظر حول الموضوع :إبراهيم أبراش ،البعد القومي للقضية الفلسطينية:فلسطين بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية،بيروت :1987 . [↑](#footnote-ref-9)
10. - إبراهيم أبراش :مفهومالدولة الفلسطينية:النشأة والتطور **،** مجلة السياسة الدولية **،**عدد57 ،مؤسسة الأهرام ،القاهرة ، يوليو2004 [↑](#footnote-ref-10)
11. [↑](#footnote-ref-11)
12. -تغير موقف حركة حماس جذريا بعد 2004 حيث بدأت تغير مواقفها من الانتخابات والمشاركة في السلطة،وشهدت عام 2005 جهود مكثفة من حماس وفتاوى تشرعن الانتخابات بل وتعتبرها واجبا شرعية ،وكانت نتيجة انتخابات يناير 2006 فوز ساحق لحركة حماس. [↑](#footnote-ref-12)